محكم

المدونة الأصولية الفقهية:

النشأة، التطور والمسارات

حمادي الذويب
باحث تونسي

قسم الدراسات الدينية

جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث
All rights reserved
Mominoun Without Borders

برزت إرهاصات نشأة علم أصول الفقه مع بداية القرن الأول للهجرة[1] ومع استهلال فترة الحكم العباسي. وممّا يدعم تاريخيّة هذا العلم قول ابن خلدون: "إنّ هذا الفنّ - وهو علم الأصول- من الفنون المستحدثة في الملّة". ويذكر صاحب "المقدّمة" عدّة أسباب دفعت إلى ظهور هذا العلم، منها انقراض السّلف وذهاب الصّدر الأوّل وانقلاب العلوم كلّها صناعة واحتياج الفقهاء والمجتهدين إلى تحصيل القوانين والقواعد، لاستفادة الأحكام من الأدلّة.[2]

وكانت نشأة هذا العلم استجابة لحاجة المسلمين إلى وضع أسس ثابتة ومتّفق عليها، يقوم عليها استنباط الأحكام بعد أن حدث اختلاف كبير بين فقهاء الأمصار في هذا الاستنباط بفعل الطّريقة البراغماتيّة التي استخدموها، وهي تتمثّل في اعتمادهم الرّأي والاجتهاد تارة أو العرف الجاري به العمل في المنطقة التي تحدث فيها المشكلة تارة أخرى، كما كان هذا العلم تأسيساً لفلسفة التشريع في الإسلام لا مجرّد قواعد مفصّلة تطبّق تطبيقا آليا.[3]

والملاحظ أنّ عبارة "أصول الفقه" لم تتمحّض للدّلالة على العلم المعروف، إلاّ مع أواخر القرن الرّابع الهجري وبداية القرن 5 هـ، إذ احتوت آثار هذه الفترة وما بعدها شرحاً لكلمتي "أصول" و"فقه" منفصلتين.[4]

وقد تميّز مسار هذا العلم خلال القرون الخمسة الهجريّة الأولى بمرحلتين أساسيّتين؛ أولاهما مرحلة التأسيس مع الشافعي (ت 204 هـ) من خلال رسالته. أمّا الثانية، فهي مرحلة التوسّع وربط المؤلّفات الأصوليّة بعلم الكلام مع المعتزلة والمتكلّمين الأشاعرة. وبعد القرن الخامس، سادت الكتب الأصوليّة سمة التلخيص والاجترار والتوفيق بين المؤلّفات الأصوليّة باستثناء محصول الرّازي إلى حدّ ما.

وسنحاول في بحثنا هذا أن نعرّف بأهم المصادر الأصوليّة، وأن نقف على أهمّ المؤثّرات البيئيّة والثقافيّة التي خضع لها مؤلّفو هذه الآثار الأصوليّة وتنزيلها في المسار الفكري والأصولي لكلّ مصنّف، وقد سعينا إلى أن تكون هذه المدوّنة تمثيليّة أكثر ما يمكن لأهمّ تيّارات التّأليف في علم أصول الفقه، مثل تيّار المتكلّمين وتيّار الفقهاء. ولأهمّ المذاهب السنيّة وغير السنّيّة من معتزلة أو شيعة، ولأزمنة مختلفة امتدّت من القرن 2 هـ إلى نهاية ق 5 هـ ولأمكنة مختلفة جمعت المشرق بالمغرب الإسلامي.

---

[1]- يوسف شاخت، **أصول الفقه**، بيروت، 1981، ص 67

[2]- ابن خلدون، **المقدمة**، ط2، بيروت، 1961، 1/815-816

[3]- عبد المجيد الشرفي، **الإسلام والحداثة**، ط1، تونس 1990، ص ص 149-150

[4]- انظر:

George Makdisi: The Juridical Theology of Shafi'i, Origins And Significance of Usul Al- Fiqh. Studia Islamica, LIX, 1984, p. 6

ويعود إلى الشّافعي فضل بلورة الاتّجاه السّائد في منهج الاستنباط والتّأليف بين عناصره في رسالته، فمن هو الشّافعي؟ وما هي مكانة رسالته؟

الشّافعي والرّسالة

1- الشّافعي (ت 204 هـ)

تجمّع قدر كبير من الأسطورة حول حياة الشّافعي، ممّا يجعل تبيّن الجانب التّاريخي فيها من الصعوبة بمكان. كما أنّ التّرتيب الزّمني يثير عدّة إشكالات، لأنّ المصادر المبكّرة شحيحة؛ فأوّل مؤرّخ يذكره هو المسعودي (ت 345هـ) ويروي الخطيب البغدادي قصّة مولده نقلا عن عبد الحكم (ت 357هـ)، وهي قصّة تربطه بكوكب المشتري عندما ظهر فوق مصر.

وقد ولد أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي في منتصف القرن 2 هـ سنة 150 هـ، وهو قرن شهد ظهور الدّولة العباسيّة وتدوين العلوم الإسلاميّة كأصول الفقه والحديث والنحو واللغة... كما شهد حركة التّرجمة من الفارسيّة والهندية واليونانيّة إلى اللغة العربيّة وعلومها، وكان هذا القرن قرن أئمّة المذاهب، مثل أبي حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه والشافعي وأصحابه والأوزاعي وسفيان بن عيينة (ت 198هـ).

كما أنّه قرن التنافس بين الحواضر الإسلاميّة والمذاهب المتنازعة على غرار النّزاع بين أهل الرّأي وأهل الحديث.

وقد امتاز الشافعي بتلقّي تعليم تقليدي في مكّة والمدينة، ارتكز على اللغة العربيّة وحفظ الشّعر العربي وموطّأ مالك، ودرس على هذا الفقيه إلى وفاته سنة 179هـ. ويمكن أن نميز في حياته بين فترتين: فترة مبكّرة في العراق التي ارتحل إليها لدراسة الفقه الحنفي، فتلقّاه على إمام المذهب آنذاك محمد بن الحسن الشيباني (ت 188هـ). وقد نسخ الشافعي كتبه لكنّه لمّا لم يكن يجسر على اتخاذ موقف مضادّ للشيباني الذي كان له نفوذ في البلاط خرج سنة 198 هـ إلى مصر وكان وصوله إليها سنة 199 هـ[5]. وفي هذه الفترة الثانية، ألّف الشافعي أهمّ ما وصلنا من كتبه.

وهكذا تأثّرت شخصيّته الفكريّة ببيئات ثقافيّة مختلفة فنشأ بالحجاز، حيث عرف أتباع السنّة القدامى بمفهومها القديم كما زار العراق فعرف أهل الرّأي من أحناف ومعتزلة.[6] كما عرف الشّيعة واتّهم بالتشيّع.

---

[5]- ابن خلّكان، **وفيات الأعيان**، بيروت، 1968، تحقيق إحسان عبّاس، 307/3

[6]- رضوان السيّد، **الشافعي والرسالة**: نظرة في التكوّن التاريخي للنظام الفقهي، مجلّة الاجتهاد، ع8، س 2، 1990

وكانت بغداد والقاهرة المركزين الرئيسين لنشاطه التدريسي ومن هاتين المدينتين انتشر مذهبه خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين.[7]

وقد وصلتنا تآليف الشافعي عن طريق تلميذه الربيع بن سليمان (ت 270هـ). وأغلب هذه الآثار أجزاء من كتاب الأم، مثل كتاب "جماع العلم" وكتاب "إبطال الاستحسان" وكتاب "صفات الأمر والنهي" وكتاب "اختلاف مالك والشافعي" وكتاب "الردّ على محمد بن الحسن".

ويعتبر كتاب "الأم" من كتب الشافعي الجديدة، لأنّها من رواية تلميذه المصري[8]. ولئن احتوت هذه الكتب مواضيع ومباحث أصوليّة فإنّ أهمّ أثر أصولي وصلنا هو "الرسالة".

فما هو موقع هذا الكتاب في تاريخ علم أصول الفقه؟ وما هو الدور الذي لعبته الرّسالة في الفكر الإسلامي؟

2- الرّسالة[9]

للشافعي مكانة أثيرة لدى مختلف المذاهب السنّيّة عموما، بالرّغم من شيوع التعصّب لمذهب من المذاهب الفقهيّة الأربعة منذ القرن 5 هـ على الأقلّ.[10] وقد اشتهر بصفته أصوليّاً وعرف بالمنهج الذي دعا إليه في "رسالته".

ولئن لم يقع الإجماع على ظروف تأليف "الرسالة"؛ فهناك اتّجاه يرى أنّها ألّفت مرّتين بطلب من أحد محدّثي البصرة، وهو عبد الرّحمان بن مهدي (ت 198هـ).

وإن كان عنوان الرّسالة لا يعود إلى الشّافعي الذي كان يسمّيها الكتاب،[11] فإنّ كتباً أخرى عرفت بهذا الاسم ووضع مؤلّفوها عناوينها، مثل "رسالة" ابن أبي زيد القيرواني المالكي (ت 386هـ) ومصنّف الشريف المرتضى الشيعي (ت 436هـ) "رسالة إنقاذ البشر".[12]

---

[7]- انظر بـ د. م. إ (ط 2 بالفرنسيّة)، فصل "الشافعي" لها فنينغ 262/1، (Heffening).

[8]- ابن كثير، **البداية والنهاية**، القاهرة، 1348 هـ، 252/10. وقد ذكر ابن كثير أنّ اعتبار إمام الحرمين كتاب "الأم "من مؤلّفات الشافعي القديمة زعم بعيد وعجيب.

[9]- **الرسالة**: تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط2، القاهرة، 1399 هـ / 1979. وعليها نحيل في بحثنا.

وقد ترجم الرسالة إلى الإنجليزية John Hopkins ووسمها بـ "Islamic Jurisprudence" ط1، 1961. وقد أعاد ترجمتها إلى الإنجليزية عبد المجيد خدوري، ط2، كامبريدج، بريطانيا، 1987 (379 ص). انظر Islamic studies, vol 28, n° 1, 1989

[10]- عبد المجيد الشرفي، الشافعي أصوليا بين الاتّباع والإبداع، مجلّة الاجتهاد، ع 10-11، 1990

وإن كنّا لا نستطيع أن نؤكّد أنّ الصّدى الذي لقيته رسالة الشافعي هو الدّافع إلى تسمية الكتابين المذكورين سلفا باسم "الرسالة"، فإنّنا نقطع أنّ هذه "الرسالة" كان لها صدى قوي في الفكر الإسلامي، تدلّ على ذلك مجموعة معطيات تاريخيّة من أهمّها موقف المعارضة الشيعيّة التي اعتبرت الكتاب خطراً على أطروحاتها، فألّفت ردودا عليها.[13] كما تتبدّى قيمة هذه الرّسالة من خلال عدد من الشّروح عليها ألّفها متكلّمون وفقهاء، ونزع كلّ فريق منهم المنزع المناسب لاختصاصه فعني الفقهاء بجانب الاستنباط والتفريع في الرّسالة وعني المتكلّمون بما توحي به المباحث الكلاميّة.[14] ولكن قيمة الرّسالة تتأتّى خصوصاً من اعتبارها أوّل أثر تأسيسي لعلم أصول الفقه.

وفي ذلك يقول الفخر الرّازي فيما أورده عنه صاحب طبقات الشّافعيّة:" إنّ نسبة الشّافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسطاليس إلى المنطق وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض... وقد كان النّاس قبل الإمام الشافعي يتكلّمون في مسائل أصول الفقه ويستدلّون ويعترضون ولكن ما كان لهم قانون كليّ مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة وفي كيفيّة معارضتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ووضع قانونا كليّا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلّة الشّرع".[15]

إنّ هذه القولة لا تقتصر على إثبات أنّ الشافعي أوّل من صنّف في هذا العلم فحسب، وإنّما تؤكّد أيضا أنّه كانت هناك إرهاصات لعلم الأصول سبقت بحوث الشافعي فيه، إلاّ أنّه لم يبرز إلاّ على يدي الشافعي الذي توّج هذه البحوث برسالة أصوليّة قرئت ودرست وتمثّلت من أجيال متتابعة من المؤمنين إلى درجة أنّ قبر الشافعي في مصر قد أصبح مكاناً للزّيارة والتقديس. لكن ما هي الدّوافع التي حدت بالشافعي إلى تدوين علم أصول الفقه على المنوال الذي رسمه في "الرسالة"؟

رسخ في الضمير الدّيني السنّي أنّ رسالة الشّافعي ألّفت بطلب من عبد الرحمان بن مهدي؛ فقد التمس من الشافعي أن يضع كتاباً يذكر فيه شرائط الاستدلال بالقرآن والسنّة، ويبيّن فيه النّاسخ والمنسوخ ومراتب العموم والخصوص.

---

[11]- انظر: **الرسالة**، الفقرات رقم: 64-418-420-573...

[12]- راجع:

Michael Cook: Early Muslim Dogma. A source- critical study. Cambridge university Press, 1981, p. 52

[13]- ذكر الطوسي في ترجمة اسماعيل بن علي بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت (ت 311 هـ) أنّ من بين مؤلّفات هذا الكاتب الشيعي "نقض رسالة الشّافعي"، الفهرست، ط3، بيروت، 1983، ص 40

[14]- لئن لم يصلنا أيّ شرح للرّسالة، فإنّ شرّاحها تعرف أسماؤهم، وهم أبو بكر الصيرفي (ت 330هـ) وأبو الوليد النيسابوري (ت 349هـ) والقفال الكبير الشاشي (ت 365هـ) وأبو بكر الجوزقي النيسابوري (ت 388هـ) وأبو محمد الجويني والد إمام الحرمين (ت 438هـ).

[15]- تاج الدين السبكي، **طبقات الشافعية**، ط1، مصر، (د.ت.)، 100/1 وما بعدها.

وهذه الرّواية تخبر عن حاجة تاريخيّة إلى تجاوز مظاهر الخلاف بين علماء ذلك العصر ومذاهبه؛ فقد كان البحث منفتحاً على أدقّ المسائل وكان القياس يعتمد بتوسّع عند العراقيّين، كما أنّ لسان العرب قد امتزج بالدّخيل من اللغات الأعجميّة، فنتج عنه فساد السّليقة العربيّة وضعف المدارك عن فهم مقاصد الشريعة، وقد ندّد الشّافعي كثيراً في مقدّمة "الرّسالة" بقوم تكلّموا في العلم، وهم يجهلون أساليب العربية.[16]

3- جماع العلم[17]

يعتبر الجزء السابع من كتاب الأمّ الموسوم بـ"جماع العلم" من أهمّ محتويات هذا الكتاب الكبير الحجم، وقد ألّفه الشّافعي بعد تأليف الرّسالة وأحال فيه في بعض المواضع عليها. ففصّل في "جماع العلم" بعض ما جاء مجملاً في الرّسالة وأجمل فيه بعض ما فصّل فيها. والملاحظ أنّه قد ألحق بهذا الكتاب مبحثاً موسوماً بـ"صفة نهي النّبي".

وتطغى على هذا التّأليف الصّبغة الأصوليّة الجدالية، ذلك أنّه تركّز على مناظرات جرت بين الشّافعي وبعض أهل العلم في عصره في أصول الاستدلال أو في بعض مسائل من أصول الفقه، إلاّ أن المباحث التي طغت على الرّسالة تتّصل بالأخبار أو بحجيّة الإجماع.

علم أصول الفقه في القرنين الثالث والرابع

تكاد المصادر التي تطرّقت إلى مسار علم أصول الفقه تتّفق على أنّه شهد إثر الشافعي اتّجاهين أساسيّين: اتّجاه المتكلّمين من جهة واتجاه فقهاء الحنفيّة من ناحية أخرى. لكن أوفى مصدر أصولي وصلنا هو "المعتمد في أصول الفقه" لأبي الحسين البصري المعتزلي (ت 436هـ)؛ أي أنّه يفصله عن الشّافعي قرنان. وهكذا فالظّاهرة اللافتة للنظر هي البعد الزمني الكبير بين "رسالة" الشافعي وأوائل المؤلّفات الأصوليّة المستقلّة والمفهومة التي وصلتنا.

ويتأكّد هذا الأمر من خلال قائمتين بالمؤلّفات الأصوليّة قدّمهما السّبكي (ت 771 هـ) والزركشي[18] (ت 794هـ) ذلك أنّهما بدآ برسالة الشافعي فشروح الرسالة. والملاحظ أنّ أوّل شرح تمّ بعد قرن ونصف من وفاة

---

[16]- سالم يفوت، **ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس**، ط1، الدار البيضاء، 1986، ص 168

[17]- الشافعي، **جماع العلم**، ط1، بيروت، 1984. وعلى هذه الطّبعة نحيل في بحثنا هذا.

[18]- انظر القائمتين في مقال:

George Makdisi: The Juridical Theology of Shafi'i، وقد استمدّ قائمة تاج الدين السبكي من كتابه "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب"، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، 4 مجلدات.

الشافعي على يد أبي الوليد النيسابوري (ت 349هـ)، والشرح الخامس تمّ بعد قرنين، والزركشي وحده يذكر مؤلفات أصوليّة توفي أصحابها في القرن الرابع، مثل كتاب "الردّ على داود في إنكاره القياس" لابن سريج (ت 306هـ). كما أن تصفّح كتاب "الفهرست" لابن النديم يخبر عن قلّة المعلومات التي تتصل بالأصوليّين ومؤلّفاتهم خلال قرنين بعد وفاة الشافعي.

ولئن كنّا نعلم أنّ عدّة مؤلّفات كتبت في القرنين الثالث والرابع ذكرت في مؤلّفات المتأخّرين، مثل "المسوّدة في أصول الفقه" لابن تيميّة[19]، فإنّ غالبيتها لم تصلنا ولعلّ بعضها ما زال مخطوطاً أو إنّه حقّق منذ زمن قريب.[20]

لكن ماذا عن تطوّر التّأليف في هذا العلم في القرن الخامس الهجري؟

علم أصول الفقه في القرن الخامس الهجري

يعتبر القرن الخامس الهجري عصر اضطراب سياسيّ كبير في الدّولة العباسيّة؛ فقد وقعت بغداد عاصمة الخلافة تحت نفوذ البويهيين ابتداء من 334هـ حتّى 447هـ ثم استولى عليها السلاجقة بقيادة طغرل بك إثر قضائهم على سلطة البويهيين، واستمرّ نفوذهم من 447هـ حتى 530هـ.

ولئن أساء بنو بويه معاملة الخليفة وتفرّدوا بالحكم دونه لتعصّبهم للشيعة، فإنّ السلاجقة كانوا أحسن منهم حالا في معاملة الخليفة، لأنّ سلاطين السلاجقة كانوا سنّيين، مثل الخليفة إضافة إلى أنّهم يجدون فيه المقام الروحي الذي يستمدّون منه شرعيّة حكمهم.

كما استقلّ كثير من الولاة بالحكم وأصبحت وحدة الخلافة مجرّد مبدأ نظريّ يوجد في ثنايا الكتب الفقهيّة وكتب الأحكام السّلطانيّة فقط. أمّا الحالة العلميّة والثقافيّة في هذا القرن، فقد كانت تتميّز بخصائص عدّة منها: انتشار التّقليد لأصحاب المذاهب الفقهيّة الأربعة وكثرة العلماء والتصانيف في شتّى العلوم والفنون والمذاهب، وتعزى أسباب هذا الازدهار إلى تشجيع الخلفاء والأمراء للعلم والعلماء والمنافسة بين العبّاسيّين والفاطميّين وشيوع المناظرات بين الفقهاء وعلماء الكلام وبين علماء أهل السنّة والمعتزلة والشّيعة، وانتشار دور الكتب والمدارس.

أمّا قائمة الزركشي فمصدرها كتابه "البحر المحيط في أصول الفقه" ط2 الكويت 1992، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، 7/1

[19]- المرجع نفسه، ص 14

[20]- انظر مثالا على هذا: الجصاص (أبو بكر أحمد بن علي الرازي) (ت 370هـ)، الفصول في الأصول، دراسة وتحقيق عجيل جاسم النشمي، ط1، الكويت، 1405هـ/1985م (4 أجزاء).

وقد بلغ علم أصول الفقه في القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس نضجا مهمّا ونشاطاً حثيثا فكرا وتأليفا، وهكذا نجد عدد علماء الأصول والمؤلّفات الأصوليّة في تلك الفترة كبيراً[21] يتجاوز العدد القليل الذي ذكره ابن خلدون في "المقدّمة"، حيث قسّم الأصوليّين إلى فريقين: متكلّمين معتزلة وأشاعرة، وفقهاء حنفيّين.

فما هي ملامح هذين الاتجاهين؟ ما هي المؤلّفات الرئيسة الممثلة لهما؟ هل اقتصر التّأليف عليهما فحسب؟ وهل كان للمذاهب غير السنّيّة إسهام في مسار علم أصول الفقه في هذا القرن؟

1- اتجاه علماء الكلام

إنّ قراءة متأنّية لمؤلّفات أصول الفقه التي ترجع إلى القرن 5 هـ تفضي إلى أنّها انحرفت عن الخطّ الذي رسمه الشافعي في "الرسالة" لكن ما طبيعة هذا الانحراف؟

لئن لم تتطرّق "الرّسالة" إلى أيّة مسألة كلاميّة أو فلسفيّة، فإنّ أوّل المؤلّفات الأصوليّة التي بلغتنا كتبها متكلّمون لهم صلات وثيقة بالفلسفة، مثل الشيخ المفيد والقاضي عبد الجبّار وأبي الحسين البصري والجويني والغزالي وهكذا ضمّت هذه المؤلّفات مسائل تتّصل بالكلام والفلسفة، مثل التحسين والتقبيح والحظر والإباحة والعقل والشرع. كما أدخلت مسائل من علم المنطق.

ويتمثّل منهج المتكلّمين في تجريد صور المسائل الأصوليّة عن الفقه أي إنّهم يقرّرون الأصول دون الالتفات إلى موافقة الفروع لها أو مخالفتها إيّاها.

كما أنّهم يميلون إلى الاستدلال العقلي الصّرف لا يقرّون إلاّ ما أثبته العقل وما ثبت بالحجّة من القواعد.

وأصحاب هذا الاتجاه ينتمون إلى مذاهب مختلفة؛ فمنهم من كان شيعيّا ومنهم من كان معتزليّا وبينهم الأشعري أو الشافعي أو المالكي.

واللافت للنظر، أنّ المتكلّمين منذ القرن الرابع الهجري وضعوا أيديهم على علم أصول الفقه وغلبت طريقتهم فيه طريقة الفقهاء.[22]

---

[21]- انظر قائمة المصادر والمراجع في كتاب "**إحكام الفصول في أحكام الأصول**" لأبي الوليد الباجي فقد ذكر محقّق الكتاب ضمنها عددا مهمّا من المؤلّفات الأصوليّة في القرن 5 هـ.

[22]- انظر مصطفى عبد الرازق، **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة**، ص 249

وجلّ كتب الشّيعة الأصوليّة ألّفت على أساس منهج المتكلّمين،[23] فما هي ملامح الاتّجاه الشيعي الكلامي في أصول الفقه[24]؟

أ- الاتجاه الشّيعي

إثر انتهاء مرحلة الأئمة سنة 260هـ سيطرت مدرسة المحدّثين الشّيعة تدريجيّا على النّخبة المثقّفة الشّيعيّة وأبطلت جميع الاتجاهات الكلاميّة العقليّة والنّوازع الفقهيّة المؤسسة على الاستدلال المنطقي.

وقد سيطر المحدّثون على مدرسة قم، إذ كانت آنذاك أهمّ مركز ديني شيعي وتشبه هذه المدرسة في ملامحها العامّة مدرسة أهل الحديث السنّيّة التي أبطل فيها أحمد ابن حنبل الكلام، حتّى إن كان يستعمل دفاعا عن الإسلام.[25]

وفي العقود الأخيرة من القرن 4 هـ وبداية القرن 5 هـ تراجع نفوذ مدرسة المحدّثين بسبب تعاليم الشيخ المفيد وتلميذه الشّريف المرتضى من خلال مناظراتهما المتعدّدة ونقدهما العنيف لمبادئ المحدّثين.

وقد حرص كلاهما على إحياء المدرسة الفقهيّة الشّيعيّة العقليّة وتحدّثا عن منهج المتكلّمين أو المحقّقين، باعتباره مضاداً للمحدّثين.[26]

ويعتمد هذا المنزع العقلي على المبادئ القرآنيّة عامّة وعلى الأخبار المتواترة في حين يقصي أخبار الآحاد التي لا توفّر علما يقينيّا ويقبل مواصلة تطبيق إجماع الشّيعة.

وحوالي منتصف القرن 5 هـ أسّس شيخ الطّائفة الطّوسي مدرسة فقهيّة أكثر اعتدالا بالمزج بين مناهج العقليّين ومناهج المحدّثين.[27]

وقد اخترنا للتعريف بهذا الاتجاه الشّيعي الشّيخ المفيد ومختصره "التذكرة بأصول الفقه" فما هي أهمّ مياسم هذا المتكلّم الأصولي ومختصره؟

---

[23]- راجع محمد تقي الحكيم، **الأصول العامّة للفقه المقارن**، ط2، بيروت، 1979، ص 84

[24]- اعتمدنا في ترتيب التعريف بالأصوليّين ومصادرهم مقياساً زمنيّا هو تاريخ وفاة كلّ أصولي. لكننا اضطررنا إلى التخلّي عن هذا الترتيب لنجمع التعريف بالأصوليّين المتكلّمين والأشاعرة في قسم واحد.

[25]- Hossein Modarressi: Rationalism and Traditionalism in Shi'i Jurisprudence: A Preliminary survey. Studia Islamica. LIX, 1984, p. 151

[26]- المرجع نفسه، أحال على الشيخ المفيد، أوائل المقالات، ط3، النجف، 1381هـ، شرح فضل الله الزنجاني، ص 98. وهذا الكتاب منشور على شبكة الأنترنت على الموقع www.al-shia.com

[27]- المرجع نفسه، ص 154

*** الشّيخ المفيد**[28] (ت 413هـ)

يعتبر أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد وبابن المعلم أحد كبار علماء الشّيعة الإماميّة وأحد دعاتها المتحمّسين في القرن الرابع الهجري وبداية القرن 5 هـ. وقد انتهت إليه رئاسة الإماميّة في عصره وتركّز نشاطه في بغداد في نهاية السيطرة البويهيّة على الخلافة.

وقد أجرى مناظرات حادّة مع مفكّرين بغداديّين سنّيّين أو معتزلة، وألّف كتبا في الردّ على بعض الأعلام، مثل الجبّائي وابن كلاّب والكرابيسي والجاحظ أو الردّ على المذاهب، مثل الحنابلة والزيديّة والمعتزلة. وما هو لافت فيما يخصّنا مباشرة أنّه كان معاصراً للقاضي عبد الجبّار الذي توفّي بعد الشّيخ المفيد بسنتين فقط أي عام 415هـ، وقد أظهر الشيخ المفيد موقفاً معارضاً للمعتزلة من خلال تأليفه "النّقض على كتاب المغني للقاضي عبد الجبّار".[29]

شارك الشيخ المفيد في الحياة السّياسيّة، ذلك أنّه كان له نفوذ في الدّولة البويهيّة، قال الذّهبي عنه: "أكثر من الطّعن على السّلف وكانت له صولة في دولة عضد الدّولة"، وقد حمّل أحيانا مسؤوليّة الاضطرابات التي تنشب في بغداد وخاصّة تلك التي سبّبتها في بغداد إحدى التظاهرات.[30]

والملاحظ أنّ الأمراء البويهيّين في نهاية حكمهم خصوصا سمحوا للإماميّة بتنظيم مظاهرات عامّة، ورخّصوا لهم في الاحتفال بعيدي عاشوراء وغدير خم وتسامحوا مع اجتماعات الشيعة في جامع براثا ومع كتابات تسبّ الصّحابة. وقد أعاد عضد الدّولة بناء أهمّ المعالم المقدّسة للشّيعة في العراق.[31]

---

[28]- راجع فيما يخصّ نشاطه باعتباره زعيما للإماميّة في بغداد في بداية ق 5 هـ:

D. Sourdel: Les conceptions imamites au début du XI siècle d'après le shaykh Al-Mufid, dans: Islamic civilization, Oxford, 1973

وارجع للاطّلاع على آرائه الفقهيّة إلى:

R. Brunschvig: Les Usul al-Fiqh imâmites à leur stade ancien (X et XI siècles), dans le shiisme imâmite, Paris, 1970, pp. 204-208

وانظر قائمة ثريّة بمصادر ترجمت له لدى:

- عمر رضا كحالة: معجم المؤلّفين، بيروت، د ت، ج 11، ص 93

- فؤاد سيزكين: تاريخ التراث العربي، ط2، السعوديّة، 1983، 1/310-314

[29]- ارجع إلى مقدّمة محقّق أمالي المرتضى، ط1، مصر، 1954

[30]- عد إلى: D. Sourdel: L'Imamisme vu par le cheikh Al-Mufid. R. E.I /XL Fascicule 2, 1972, p. 218

وانظر حول هذه التظاهرة فصل "بويه" بـ د.م.إ. (ط 2 بالفرنسيّة) لـ ك. كاهن (Cl. Cahen)، 1/1393

[31]- D. Sourdel، المرجع المذكور، ص 219

وتتأسس منزلة الشّيخ المفيد في الفكر الشّيعي على كتبه الكثيرة التي حفظت أقوال علماء الشيعة وآراءهم وشروحهم وتأويلاتهم. وهذه الكتب تتوزّع على عدّة مجالات معرفيّة، مثل الحديث والفقه والردود وخصوصا الأصول والكلام.[32]

كما تقوم منزلته على زعامته الفكريّة، مما جعل داره بمثابة المنتدى الفكري[33] الذي يقصده العلماء إلى جانب تلاميذه وأصحابه ومن أشهرهم الشريف المرتضى (ت 436هـ).

*** مختصر التذكرة بأصول الفقه**

بدأ علماء الشيعة منذ فترة مبكّرة في التاريخ الإسلامي يؤلّفون كتباً في بعض مواضيع أصول الفقه إلاّ أنّ أقدم أثر شامل في هذا المجال هو "التذكرة بأصول الفقه" للشيخ المفيد، ويوجد مختصر منه ضمن كتاب أبي الفتح الكراجكي (ت 449هـ) الموسوم بـ "كنز الفوائد".[34]

وقد ورد المختصر في الجزء الثاني من "كنز الفوائد" ممتدّا على خمس عشرة صفحة، وتتمثّل أهمّ محاوره في الأمر والنّهي والخبر والعام والخاص والاشتراك والعموم وصيغه والقياس والرّأي والنّسخ والخبر المتواتر وخبر الواحد واختلاف الأخبار.

وإذا كان هذا المصدر مفيداً، نظرا إلى أنّه أقدم ما وصلنا من تآليف أصوليّة شيعيّة واعتباراً لانتسابه إلى أحد الأعلام الذين قادوا الحركة الشيعيّة الإماميّة في عصرهم، فإنّ أهمّيته تتضاءل بسبب شدّة اختزال بعض مباحثه مثل النسخ الذي لم يخصّص له إلاّ أربعة أسطر.

وقد قدّم الكراجكي هذا المختصر بقوله: "استخرجته من كتاب شيخنا المفيد..." ويبدو أنّ غاية هذا التأليف مزدوجة: غاية مذهبيّة وغاية تعليميّة؛ فمن خلال مقدّمة المختصر يتجلّى الهدف الأوّل حين أوضح الشّيخ المفيد أنّ دافع تصنيفه هذا الملخّص الاستجابة لطلب شخص مجهول تأليف مختصر في أصول الفقه تذكرة له بعقائد الشّيعة في بعض مسائل أصول الفقه. أمّا الهدف الثّاني، فيتجسّم من خلال منهج التّأليف المتّسم بالاختصار والتيسير.

---

[32]- من هذه المؤلفات كتاب الإرشاد (مطبوع) والرّسالة المقنعة (وهو كتاب فقه مطبوع) والأمالي (مطبوع).

[33]- يقول ابن الجوزي: "كان لابن المعلّم مجلس نظر بداره يحضره كافّة العلماء وكانت له منزلة عند أمراء الأطراف يميلهم إلى مذهبه"، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر آباد، 1359 هـ، 11/8

[34]- الكراجكي، **كنز الفوائد**، تحقيق عبد الله نعمة، بيروت، 1985، (جزآن).

وظهر بعد هذا التّأليف أثر أضخم نسبيّاً هو "الذّريعة إلى أصول الشّريعة"[35] ألّفه الشّريف المرتضى (ت 436 هـ).

وصنّف تلميذه شيخ الطّائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ) "عدّة الأصول"،[36] وهو يعتبر أهمّ كتاب في أصول الفقه لدى الشيعة في القرون الخمسة الهجريّة الأولى. وقد اعتمد كتاباً مدرسيّا في مراكز التعليم الشيعي لمدّة طويلة.[37]

ب- الاتجاه الاعتزالي

تعدّ المعتزلة أوّل مدرسة في علم الكلام جوبهت بمعارضة متواصلة لم تتغيّر نسبيّا إلاّ منذ عصر النّهضة، فإنّنا نجد الشّيخ محمد عبده (ت 1905م) في نضاله من أجل إسلام متجدّد يتبنّى المواقف الأساسيّة للمعتزلة.[38]

وقد برز هذا الاتجاه في البصرة في بداية القرن الثاني الهجري على يد أعلام من أهمّهم واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد.

ومنذ سنة 213 هـ حين أيّد الخليفة العبّاسي المأمون (ت 218هـ) المذهب الاعتزالي، قائلاً: "إنّا قد أبحنا الكلام وأظهرنا المقالات"[39] بدأ عصر قوّة المعتزلة، وهذه القوّة لم تتجسّم على أرض واقع القرن الثالث الهجري بفضل المأمون والخليفتين اللذين حكما بعده، وهما المعتصم والواثق فحسب، بل كذلك بفضل علماء كبار كأبي الهذيل العلاّف وأبي إسحاق النظّام. ولئن انقسم المعتزلة في وقت مبكّر إلى فريقين: فريق البصرة وفريق بغداد، فإنّ الخطّ الفاصل بينهما بقي غير واضح.[40]

وإذا كان المعتزلة قد غابوا عن الحياة السّياسيّة بعد أن دارت عليهم الدّوائر في عهد الخليفة المتوكّل الذي أمر النّاس بالتّسليم والتّقليد وأمر الشّيوخ المحدّثين بإظهار "السنّة"[41] فقد تواصل ازدهار الأطروحات الاعتزاليّة في المجالس، حيث ظلّت المناقشات الكلاميّة قويّة. كما ظلّ المذهب الاعتزالي طيلة القرن الرّابع

---

[35]- الشريف المرتضى، **الذريعة إلى أصول الشريعة**، تحقيق اللجنة العلمية بمؤسسة الإمام الصادق، قم-إيران، مؤسسة الإمام الصادق، د. ت.

[36]- الطوسي، **عدّة الأصول**، ط2، إيران، 1314 هـ.

[37]- انظر: Hossein Modarressi: Rationalism and Traditionalism in shi'i Jurisprudence المرجع المذكور، ص ص 143-144

[38]- انظر: R. Caspar: Le Renouveau du Mo'tazilisme, Midéo, 4, Caire, 1957, pp. 144-156

[39]- عبد الستار الراوي، **ثورة العقل، دراسة فلسفيّة في فكر معتزلة بغداد**، ط2، بغداد، 1986، ص 39

[40]- انظر مقدمة محقّق كتاب المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، 15/2

[41]- الرّاوي، المرجع المذكور: نقلا عن ابن الأثير، الكامل، 47/5

الهجري شديد التأثير وربّما كان كذلك مسيطراً.[42] ولعلّ هذه السيطرة قد وضحت خصوصاً إثر تولّي الأمراء البويهيين النفوذ الفعلي على حساب خليفة بغداد من سنة 334هـ إلى 447 هـ، وخاصّة في ظلّ حكم الأمير فخر الدّولة (ت 385هـ) الذي كان تحت تأثير وزيره الصاحب بن عبّاد (ت 385 هـ)، وهو معتزلي متحمّس قرّب إليه القاضي عبد الجبار لمكانته وعلمه؛ فمن هو هذا القاضي؟ وما هي علاقته بعلم أصول الفقه؟ وما هي ملامح كتابه "المغني"؟

ب.1- القاضي عبد الجبّار[43]

يمكن تقسيم سنوات تكوّن الشخصيّة العلميّة لعبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار الهمذاني الأسدآبادي الملقّب بأبي الحسن إلى مراحل ثلاث أولاها تلقّى خلالها دروسه الأولى في أسدآباد وقزوين، ثم انتقل إلى همذان فأصفهان. وممّا حصله في هذه المرحلة سماع الحديث. أمّا المرحلة الثانية، فتبدأ بدخوله البصرة سنة 346هـ، حيث درس الكلام الأشعري والفقه الشافعي، ولكنّه تحوّل عن مذهب الأشاعرة إلى الاعتزال وانضمّ إلى مدرسة أبي إسحاق بن عيّاش المعتزلي المشهور وقتها (ت 386هـ) وتلميذ أبي هاشم الجبائي.[44] إذن في هذه المرحلة حدّد أبو الحسن اتّجاهه الفكري وأقبل على دراسة أصول العدل والتوحيد. وتعمّق هذا الدّرس في الفترة الثالثة حين انتقل إلى بغداد وحضر مجلس أبي عبد الله الحسين بن علي البصري فدرس عليه وأقام عنده.

وبعد رسوخ قدم عبد الجبّار في الاعتزال استقدمه الصّاحب بن عبّاد إلى الريّ موكلا إليه مهمّة تدريس الكلام الاعتزالي تمهيداً، لتوليته منصب قاضي القضاة لدى دولة بني بويه بداية من عام 367هـ. ويعتبر هذا التعيين علامة على موالاة البويهيين للشّيعة والمعتزلة في مقابل تأييد الخليفة لمذهب الأشاعرة بوجه خاصّ[45]. وهذا المنصب يكفي لتمييز عبد الجبّار عن بقيّة علماء المعتزلة[46] لكن إثر موت الصّاحب عزل القاضي من منصبه وصودرت أمواله في جملة ما صودر من أموال الوزير. وليست لنا تفاصيل عن حياته بعد هذا الحدث فلا نعرف مثلا إن كان عاد إلى منصبه أم لم يعد.[47]

---

[42]- كتب الملطي (ت 377هـ)، وهو شافعي أشعري ردّا على أهل البدع "التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع"، مصر، 1949، وقد اعترف فيه أنّ المعتزلة في زمنه يوجدون في كلّ مدينة وقرية وأنّهم في بعض المدن لهم كامل النفوذ دون بقيّة المذاهب، ص 45. وانظر Caspar المرجع المذكور، ص ص 144-156

[43]- انظر المصادر التي ترجمت له كما ذكرها عبد الكريم عثمان، قاضي القضاة عبد الجبّار، ط، بيروت، 1967

[44]- انظر:

G.C.Anawati, R. Caspar et M. El. Khodeiri: une somme inédite de théologie mo'tazilite: le Moghni du Qadi Abd al Jabbar, Midéo, 4, Caire, 1957

[45]- عبد الكريم عثمان، المرجع نفسه، ص 20

[46]- السبكي، **طبقات الشافعيّة**، 220/3

[47]- انظر بـ د.م.إ (ط2 بالفرنسيّة) فصل "عبد الجبّار" ل شتيرن (S.M. Stern)، 61/1

إنّ القاضي عبد الجبّار لم يصل إلى تقلّد أسمى المناصب في الدّولة البويهيّة إلاّ نظرا إلى منزلته في المدرسة الاعتزاليّة، حيث يعدّ على رأس الطّبقة الحادية عشر من المعتزلة.[48]

وقد تزعّم مدرسة المعتزلة وصار الاعتماد على كتبه ونسخت كتبه مؤلّفات من تقدّمه من المشايخ[49] وعُدّ من رؤساء الفرق والمذاهب في القرن 4 هـ، فذكر أنّ رأس الأشعريّة في هذا العصر أبو إسحاق الاسفراييني، ورأس المعتزلة القاضي عبد الجبّار، ورأس الرافضة الشيخ المفيد.

كما تظهر منزلة القاضي من خلال كثرة تلاميذه الذين ينتمون إلى الطّبقة الثانية عشرة وأشهرهم الشريف المرتضى وأبو الحسين البصري.

وهذا التلميذ الأخير ساهم في تدعيم مكانة أستاذه من خلال شرحه لكتاب "العمد[50] في أصول الفقه" الذي يعدّه ابن خلدون أحد دعامات هذا العلم ضمن تيّار المتكلّمين، وقد ذكر القاضي في "المغني" أنّه ألّفه في حياة شيخه أبي عبد الله أي قبل 369هـ.

وعني القاضي بدراسة الأصول عناية بالغة، واعتبر هذه الدّراسة أمراً لا غنى عنه للفقيه، وعبّر عن ذلك بقوله: "وإنّ صاحب فروع الفقه من غير معرفة بأصوله كالقابض بكفّه على الماء".[51]

ولم يكن تأثير عبد الجبّار قاصراً على المعتزلة، بل تعدّاه إلى الكثيرين ممّن عنوا بأصول الفقه حتّى من الأشاعرة وكان من هؤلاء إمام الحرمين.

ويعدّ القاضي على رأس المدرسة الكلاميّة العقليّة في أصول الفقه، إلاّ أنّه مع نهجه الطّريق العقلي في تقعيد الأصول، لم يرض إقحام منطق أرسطو في هذا العلم كما فعل الغزالي، وخالف الكثير ممّن تأثّروا بمنطق أرسطو من أهل السنّة أو المعتزلة وكان شديد النّقد لأرسطو في المنطق والميتافيزيقا.

إنّ مؤلّفات القاضي التي توزّعت على علوم إسلاميّة وأغراض مختلفة، جاءت عموماً تدافع عن الاتّجاه الاعتزالي وعن مدرسة البصرة، وهي دليل على أنّ تراجع المعتزلة في المستوى السّياسي لم يصاحبه جمود فكري، ولعلّ كتابه "المغني" شاهد واضح على ذلك.

---

[48]- القاضي عبد الجبّار، **طبقات المعتزلة**، ضمن "فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة"، تونس،1974، ص ص 328-329

[49]- انظر ترجمته في طبقات المعتزلة لابن المرتضى الزيدي (ت 840هـ)، ص 112

[50]- ورد في مقدمة محقق كتاب أبي الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه قوله "هناك جزء من مؤلّف مجهول بالفاتيكان يحتوي فصلين فقط حول الإجماع والقياس أو الاجتهاد. ويبدو أنّ صفحاته (212 ص) تشكّل الجزء الثاني من أثر اعتزالي في أصول الفقه. ومن الممكن أن يكون كتاب العمد لعبد الجبّار الذي ألّف البصري شرحا عليه قبل تأليف المعتمد في أصول الفقه، لأنّ عدّة مقاطع من هذا الجزء المجهول تتكرّر لدى البصري، ص 16. وقد طبع هذا الكتاب في جزئين بتحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد، ط1، المدينة المنوّرة، 1410هـ/1990م.

[51]- عبد الكريم عثمان، المرجع المذكور، ص 83، نقلا عن مختصر المعتمد.

ب.2- المغني في أبواب التوحيد والعدل

يعتبر "المغني" أضخم كتب القاضي عبد الجبّار وأكبر موسوعة في العقائد الإسلاميّة تعرض آراء المعتزلة عرفت حتّى الآن، وهو يقع في عشرين جزءا لم يقع العثور إلاّ على أربعة عشر جزءا منها في صنعاء.[52]

وقد ابتدأ القاضي إملاءه في شهور سنة 360هـ وفرغ منه سنة 380هـ على ما ذكر في "المغني" وأهداه إلى الصاحب بن عباد إثر الانتهاء من تأليفه.

وتعود أهمّية "المغني" إلى أنّه يوفّر مادّة غزيرة عن الأطروحات الاعتزاليّة في وضع يتّسم بفقدان أغلب كتب المعتزلة من جرّاء إعدامها إثر انتصار المذهب الأشعري في معظم العالم الإسلامي.

كما أنّه لا يعرض فيه آراءه فقط، بل كذلك مختلف الآراء في المدرسة الاعتزاليّة ولكنّه يخصّ بالذّكر آراء أستاذه الجبائي وابنه، وهو لا يكاد يعنى بذكر مذاهب غير الجبائيين بالاسم.[53]

واضطلع هذا المصنّف بدور مهم في ترسيخ الآراء الاعتزاليّة والتركيز على الاحتجاج لآراء المعتزلة.

ولئن كان "المغني" كتاباً كلاميّا، فإنّه اشتمل على بعض مباحث أصول الفقه؛ ففي الجزء الخامس عشر[54] نجد قسما مهما عن الخبر، وكذلك الأمر في الجزء السادس عشر[55] الذي يضمّ خمسة فصول تتّصل بإشكاليّات الخبر.

أمّا أهمّ أجزاء "المغني" بالنّسبة إلى موضوع بحثنا فهو الجزء السابع عشر.[56] وإذا كان عنوان هذا الجزء "الشرعيّات" فما هو محوره؟ هل هو أصول الدّين أم أصول الفقه؟

لقد حرص القاضي في أكثر من موضع في الجزء 17 على تقرير أنّه ترك تفصيل الحديث في الموضوع المطروق إلى مكانه في "أصول الفقه"، كما أشار إلى الفرق بين مقاربة هذه المسائل من الإجماع والقياس

---

[52]- حافظ زيدية اليمن على التراث المعتزلي، وتبنّوا الاعتزال عقيدة رسميّة لدولتهم. وقد كان مؤسّس الدّولة الزيديّة باليمن وهو الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين تلميذا للمتكلم المعتزلي أبي القاسم البلخي. انظر: R. Caspar: المرجع السابق، ص ص 155-156

[53]- عبد الرحمان بدوي، **مذاهب الإسلاميّين**، ط3، بيروت، 1983، 1/394-395

[54]- عبد الجبار، المغني، **النبوات والمعجزات**، تحقيق محمود الحضيري ومحمود محمد قاسم، القاهرة 1965، 15/217-304

[55]- المغني، **إعجاز القرآن**، تحقيق أمين الخولي، ط1، مصر، 1380-1960، ج16

[56]- المغني، **الشرعيّات**. أشرف على إحيائه طه حسين وأمين الخولي، مصر 1382-1963، ج17. ابتدأ هذا الجزء بمجموعة فصول حول إشكاليّات الخاص والعام، وأهمّ ما يتّصل ببحثنا في هذا الجزء 17 البحث في أفعال الرسول ومراتبها وموضوع خبر الواحد وجواز ورود التعبد به.

والاجتهاد وما ألمّ به من العموم والخصوص والأمر والنهي ونحوها في هذا الجزء وبين التطرّق إليها في كتب أصول الفقه، يقول:" وإنّما نذكر في هذا الموضوع جمل القول في الأدلّة، لأنّ الغرض بيان ما يعرف به الأحكام في الوعد والوعيد دون تقصّي القول في أصول الفقه".[57]

وبهذه الإشارة ومثيلاتها، ندرك أنّ موضوع هذا الجزء هو ما يلتقي فيه الأصلان: أصل الاعتقاد وأصل العمل أو أصول العقيدة وأصول الفقه.

إذن، يعدّ منهج هذا الجزء غير شائع في التأليف الأصولي يبحث في نقاط الوصل بين أصول الفقه وأصول العقيدة، ويتطرّق إلى ما قد يجمل مؤلّفو أصول الفقه القول فيه أو يتركون التعرّض إليه أحياناً، ويدع التفصيل لمكانه في كتب أصول الفقه.[58]

ومن خصائص منهج القاضي من خلال هذا الجزء، اعتماده على المنطق وعلى القياس البرهاني اعتماداً قويّا وكثرة المصطلحات الفلسفيّة التي تواضع عليها أهل تلك العصور في بحوثهم وكثافة التّكرار في عباراته المتشابهة، فقلّما عرض المؤلّف بحثاً في مسألة إلاّ ربطه بمسألة سبق أن ناقشها معيداً إيّاها ببرهانها ودليلها والقائل بها. وهذا ما يجعل قراءة الكتاب تحتاج إلى التأمّل والتّأنّي.[59]

إنّ إعادة تشكيل النظام الفكري للقاضي عبد الجبّار، لا يمكن أن يتمّ من خلال مؤلّفاته التي وصلتنا فحسب؛ فكلّ كتابات المعتزلة المتأخّرين عنه وضمنهم الزيديون مليئة بالإحالات على آرائه[60] غير أنّ أبا الحسين البصري يعدّ أهمّ من عرّف بأطروحات أستاذه من خلال كتابه "المعتمد في أصول الفقه".

ب.3- أبو الحسين البصري (ت 436هـ)

درس أبو الحسين محمد بن علي بن الطيّب علم العقائد وعلم الحديث ببغداد مع أنّه أصيل البصرة، وهو من أواخر المعتزلة الذين يُصنّفون ضمن الطّبقة الثانية عشرة والأخيرة، وهي تضمّ تلاميذ القاضي عبد الجبّار.

ويعد أبو الحسين أكثر أتباع أبي هاشم وقاضي القضاة حظّا من دراسة الفلسفة وعلوم الأوائل.[61] ومن جرّاء ذلك إضافة إلى نقده لكبار أعلام مذهبه الخاصّ الاعتزالي وردّه على براهينهم وتخطئتها كانت للهاشميّة

---

[57]- المغني، 102/17

[58]- المصدر نفسه، **مقدمة التحقيق**، ص ص 4-5

[59]- انظر خصائص المغني في مقدمة مصطفى السقا، ج14 من المغني، القاهرة، 1965/1385

[60]- انظر فصل عبد الجبار بـ د. م. إ. المرجع السابق، ص 61

[61]- يقول الشهرستاني عنه: "والرجل فلسفي المذهب إلاّ أنّه روّج كلامه على المعتزلة في معرض الكلام فراج عليهم..."، الملل والنحل، بيروت، 1986، 85/1

(أتباع أبي هاشم) عنه نفرة.[62] ولا شكّ أنّ مواقف أبي الحسين تدلّ على نضج فكريّ وشخصيّة مستقلّة، وفعلاً فإنّ المطالع لكتابه "المعتمد في أصول الفقه" يلاحظ أنّ صاحبه يسلك سلوك المجتهد[63] ويبدو أنّه وصل إلى هذه المرحلة إثر فترة من التبعيّة لآراء القاضي عبد الجبّار، إذ لازمه طويلا وشرح كتابه "العمد" شرحا يوحي بملامح فترة التبعيّة التي لم تستمرّ ذلك أن أبا الحسين كوّن ما يشبه المدرسة الصّغيرة داخل مدرسة القاضي. فله أصحاب[64] وتلاميذ، وكان يترأّس حلقة كبيرة من الطّلبة.[65] وضمن تلاميذه الشيخ محمود الملاحمي مؤلّف "المعتمد الأكبر".[66]

وقد تكون مواقف أبي الحسين البصري السابقة إلى جانب ما حتّمته عليه مقتضيات العصر وراء اللّبس الحاصل في ما يتعلّق بمذهبه، فحاجي خليفة (ت 1067هـ) يذهب إلى أنّ أبا الحسين شافعي المذهب[67] وسار بروكلمان على خطاه، لكننا لا نعرف المصدر الذي نهلا منه هذه المعطيات.

ونجد اتّجاهاً آخر من المؤلّفين يعدّ أبا الحسين - تصريحا أو تلميحا- حنفي المذهب فأحد مؤلّفي كتب طبقات الحنفيّة المتأخّرين يدرجه ضمن الحنفيّين الذين ترجم لهم[68] ويؤكّد شارح المعتمد "سليمان بن ناصر" أيضا أنّ أبا الحسين حنفي.[69]

كما أنّ الخطيب البغدادي (ت 463هـ) المعاصر لأبي الحسين قد لمّح إلى نفس الأمر، حين ذكر أنّ القاضي الحنفي المشهور أبا عبد الله الصيمري صلّى عليه.[70]

ولكن هذه الاتجاهات لا تتأسّس على حقائق ثابتة كما أنّها تتهاوى بفعل كثرة المؤشّرات على الانتماء الاعتزالي لأبي الحسين، ولعلّ أهمّها تتلمذه على القاضي عبد الجبّار الذي كان له تأثير قويّ في متكلّمي

---

[62]- ابن المرتضى: طبقات المعتزلة، المصدر المذكور، ص 93. وانظر قول الشهرستاني: "وقد مال أبو الحسين البصري إلى مذهب هشام بن الحكم بعض الميل... وهو في جميع مقالاته ينهج منهج الفلاسفة ويرد على شيوخه من المعتزلة بتصفّح أدلّتهم ردّا شنيعا"، نهاية الإقدام على علم الكلام، بغداد، (د.ت)، ص 221

[63]- انظر مقدمة كتاب المعتمد (بالفرنسيّة)، ص 25

[64]- يقول الشهرستاني: "وقد قدّم أبو الحسين وأصحابه أمثلة..."، نهاية الإقدام في علم الكلام، المصدر المذكور، ص 257

[65]- مقدمة محقّق كتاب المعتمد، المرجع المذكور، ص 22، نقلاً عن الذهبي (ت 748) في كتابه "العبر في خبر من غبر" ،187/3

[66]- المرجع نفسه، ص 23

[67]- المرجع نفسه، ص 24

[68]- المرجع نفسه، ص 24، نقلا عن أبي الوفاء القرشي (ت 775)، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفيّة، مصر (د.ت.)، جزآن.

[69]- انظر المعتمد، 135/1

[70]- مقدمة المعتمد، ص 25

البصرة خلال ق 5هـ. وقد أكّد ابن تيميّة على أنّ تأثير القاضي شمل أهل السنّة والشّيعة على السّواء فضلا عن المعتزلة.[71]

كما نلاحظ في كتابه كثافة الإحالات على أعلام المعتزلة، ولا يمكن تفسير ذلك إلاّ بتأثّره بتعاليم أستاذه ومذهبه.

وما يدعم هذا الإشارات المتواترة التي ذكرها الآمدي (ت 631هـ) عن مذهب أبي الحسين في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام".

ويضاف إلى ما تقدّم ملاحظات المؤرّخين الذين يتّفقون على الانتماء الاعتزالي لصاحب "المعتمد"، بل ويذهب بعضهم إلى عدّه إمام وقته ضمن المدرسة الاعتزاليّة.[72]

وتتأسّس منزلة أبي الحسين على مؤلّفاته الجداليّة والأصوليّة؛ ففي الجانب الأوّل ألّف "تصفح الأدلّة" و"نقض الشافعي في الإماميّة" و"نقض المقنّع في الغيبيّة".

وقد كان لهذا الصّنف من مؤلّفاته صدى لدى الشّيعة إذ ألّف أحدهم نقضا "لتصفّح" أبي الحسين.[73] أمّا في الجانب الثاني، فإنّنا نجد المؤلّفات التي تتنزّل في المجال الذي اشتهر به أبو الحسين أساساً، وهو أصول الفقه من خلال كتابه "المعتمد".

ب.4- المعتمد في أصول الفقه[74]

يندرج كتاب "المعتمد" ضمن الكتب الأربعة التي نوّه بها ابن خلدون في "المقدّمة"[75] ومع أنّ ابن خلدون يذهب إلى أنّ المعتمد كان شرحاً لكتاب "العمد" للقاضي عبد الجبّار فهناك من يخالفه هذا الرّأي.[76] ومع هذا، فالكتاب يخبر عن استقلاليّة صاحبه في التصوّر والمنهج، وأن تقيد بالخطّة العلمية لكتاب عبد الجبار.[77]

---

[71]- انظر: Marie Bernand: L'Accord Unanime, Paris, 1970, p. 126

[72]- انظر: ابن الجوزي، المنتظم، المصدر المذكور، 8/126-127 وارجع أيضا إلى ابن خلّكان، وفيات الأعيان، المصدر المذكور، 3/401

[73]- انظر: ابن بابويه الرازي (ق 6هـ)، فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنّفيهم ط2، بيروت، 1986 (ترجمة رشيد الدين بن مسعود بن عيسى)، ص 110

[74]- أبو الحسين البصري، المعتمد: ملحقا به زيادات المعتمد والقياس الشرعي، تحقيق: محمد حميد الله بالتعاون مع أحمد بكير وحسن حنفي، نشره المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربيّة بدمشق، (جزآن)، جزء أوّل، دمشق (1964/1384) وجزء 2 دمشق (1965/1385) وأعيد طبعه في بيروت في جزأين 1983/1403

[75]- ابن خلدون، المقدمة، المصدر المذكور، ص 817

[76]- عبد الكريم عثمان، **قاضي القضاة عبد الجبار**، المرجع المذكور، ص ص 50-51

[77]- سالم يفوت، **ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس**، المرجع المذكور، ص 177

وهذا الكتاب من أوّل المؤلّفات الأصوليّة التي تتبع منهج المتكلّمين ومن أغزرها مادّة وأكثرها وضوحاً. وقد كان أصلاً لأكثر الكتب التي صنّفها المتأخّرون في هذا العلم، مثل كتاب "المحصول" للرازي المتكلّم.

ومن أهمّ ميزات هذا الكتاب إضافة إلى جانبه العلمي المتمثّل في تضمّنه مسائل أصول الفقه وجانبه المذهبي من خلال تعرّضه إلى أطروحات المعتزلة، أنّه جاء في فترة متأخّرة؛ فكان خلاصة كلّ الكتابات الاعتزاليّة لا يقتصر على آراء أستاذه، بل يوسّع قاعدة شواهده إلى آثار سابقيه في حركة الاعتزال.

ولكنّ هذه الإحالات على علماء المعتزلة لا تخفي خصوصيّة أبي الحسين التي تتجلّى أوّل ما تتجلّى من خلال سبب التأليف يقول أبو الحسين: "فأحببت أن أؤلّف كتابا مرتبة أبوابه غير مكرّرة، وأعدل فيه عن ذكر ما لا يليق بأصول الفقه من دقيق الكلام".[78]

ويبطن هذا القول انتقاد أبي الحسين للقاضي عبد الجبّار في مستوى المنهج ذلك أنّه كان يكرّر الكثير من المسائل ويبحث في أدقّ تفاصيل علم الكلام، ويتطرّق إلى بحوث كلاميّة لا تمتّ بصلة إلى أصول الفقه.[79]

ويمكن تفسير تراجع أبي الحسين مقارنة بأستاذه بكونه عاش في عصر ولّى فيه مجد المعتزلة، وانتهى وأصبح النفوذ للحنابلة. فقد أحيى ابن بطة العكبري الحنبلي (ت 387هـ)، وهو معاصر لعبد الجبار الموقف المعادي للمعتزلة، وهو ما سبق لأحمد بن حنبل أن عبّر عنه. لكنّ انتصار الحنبليّة كان يعدّل بواسطة التأثير المتنامي للشافعيّة في ميدان أصول الفقه.

ولعلّ هذا ما يبرّر ضيق الهوة بين أصول الفقه السنيّة وأصول الفقه الاعتزاليّة إلى درجة أصبح معها الفقهاء السنيّون لا يجدون حرجاً من دراسة مؤلّفات المعتزلة. وأكّد حاجي خليفة في هذا السّياق أنّ الفقيه والأصولي أبا يعلى الفرّاء (ت 458هـ) استفاد كثيراً من كتاب البصري. كما أنّ ابن قيّم الجوزية الفقيه الحنبلي لا يتردّد في القول، إنّ ما يذكره أبو الحسين مطابق لمذهب أهل السنّة في المسألة التي كان بصدد مناقشتها.[80]

---

[78]- أبو الحسين البصري، المعتمد، 7/1

[79]- انظر: J. Makdisi: The Juridical Theology of Shafi'i المرجع المذكور، ص 15

[80]- مقدمة محقق كتاب المعتمد، ص 19

إنّ هذه الإشارات جعلت بعض الباحثين يذهب إلى أنّ أبا الحسين كان في أصول الفقه قريباً من الحنبليّة في مستويات عدّة[81] لذا فليس غريبا أن نرى المؤرّخ الصفدي يذكر أنّه سمع الشيخ تقي الدين أحمد بن تيميّة يقول أكثر من مرّة إنّ أصول الفقه الاعتزاليّة أحسن من أصول الفقه الأشعريّة، لكن أصول الدّين الأشعريّة أحسن من أصول الدّين الاعتزاليّة.[82]

وما يتّصل ببحثنا من المجلّد الأوّل لكتاب "المعتمد" باب مختزل لمسألة تخصيص الكتاب بالسنّة والسنّة بالكتاب، وفصل لأفعال الرّسول، وأبواب ثلاثة لقضيّة نسخ القرآن بالسنّة والسنّة بالقرآن، في حين أنّ المجلّد الثّاني يهمّنا منه أساسا مباحث الأخبار بنوعيها المتواتر والآحاد إضافة إلى مسألة تعارض هذه الأخبار.

ج- التيّار الشافعي الأشعري

ظلّ أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ) حتّى الأربعين من عمره تلميذاً متحمّساً للجبائي المتكلّم المعتزلي ثم انفصل عنه، ليصبح نصيراً لرأي أهل السنّة على رأي المعتزلة على أنّ آراء الأشعري الشافعي المذهب في الفقه لم تصادف عند غير الشافعيّة ما لقيته عند الشافعيّة من قبول.[83]

وحوالي منتصف القرن 5 هـ اضطهد الأشاعرة على أيدي أمراء بني بويه الذين كانوا يميلون في عقيدتهم إلى الأطروحات الاعتزاليّة والشيعية.

لكن الأمر تغيّر بقدوم السلاجقة فتلقى الأشاعرة العون الرّسمي وخاصّة من الوزير نظام الملك، ونظير ذلك بذلوا العون الفكري للخلافة على الفاطميين في القاهرة[84] وازداد مذهب الأشاعرة قوّة بفضل الجويني وتلميذه الغزالي بصفة خاصّة، إلى أن أصبح علم الكلام الأشعري يلقّن في مدارس أهل السنّة وسكن صوت المعارضة التي لقيها في بداية الأمر.

[81]- انظر: Marie Bernand, L'Igmà' chez Abu-l-Husayn in l'accord unanime المرجع المذكور، ص 128

[82]- المرجع نفسه، ص 128

[83]- انظر بـ د.م.إ. (ط 2 بالفرنسية) فصل "الأشعري" لمونتغمري واط (Montgomery watt)، 1/715-716

[84]- المرجع نفسه، ص 438

ولعلّ حكم ابن خلدون من أجلى الشّواهد على هذا الموقف السنّي من علماء الأشعريّة ومؤلّفاتهم، إذ يقول: "وكان من أحسن ما كتب فيه - يقصد علم أصول الفقه- المتكلّمون، كتاب "البرهان" لإمام الحرمين و"المستصفى" للغزالي، وهما من الأشعريّة".[85]

ج.1- الجويني (ت 478هـ)

ظلّ أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف المشهور بإمام الحرمين وفيّا للمذهب الشافعي الذي تلقّاه عن والده وللعقيدة الأشعريّة التي ثقفها على أبي القاسم الاسفراييني أحد كبار الأشعريّة. وقد اضطرّ للسّفر إلى بغداد ثمّ في سنة 450هـ إلى الحجاز إثر قيام السلطة السلجوقيّة في عهد طغرل بك أوّل الملوك السلجوقيّين باضطهاد الأشاعرة لتعلّقهم بعلم الكلام.[86]

ولمّا تولّى نظام الملك الحكم عفا عن الأشاعرة وأنشأ المدرسة النظاميّة في نيسابور، فأدارها الجويني وتخرّج منها الكثير من علماء ذلك القرن الذين تتلمذوا عليه.[87]

ويؤكّد بعض الباحثين أنّه درس الفلسفة وعلومها المختلفة بسبب ما تضمّنته كتبه المختلفة من عبارات ومصطلحات فلسفيّة فضلاً عن منهجه. وأكّد هو نفسه هذا الأمر حين ذكر أنّه خاض فيما نهي أهل الإسلام عنه. لكنّنا لا نعلم أيّ الكتب الفلسفيّة درس.[88]

وقد حرص السّبكي على إحاطة حياة الجويني بطابع أسطوري، ذلك أنّه يعتبر أنّ تآليفه بلغت من الكثرة حدّا لا يمكن تعليله إلا بمعجزة[89] لكن العدد الواقعي الذي وصلتنا عنه معطيات لا يتجاوز الأربعين مصنّفا شملت الكلام والخلاف والجدل والفقه والتفسير والخطب والمواعظ والوصايا. وأهمّ بحوث الجويني قد تركّزت على أصول الفقه والكلام.

فهو يمثّل مرحلة النضج التّام لعلم الكلام التقليدي.[90] لذا فقد طبع الفكر الإسلامي بعمق في هذا المجال الذي ظلّ فيه وفيّا للمذهب الأشعري في حلوله للمشاكل الأساسيّة التي كانت مطروحة.

---

[85]- ابن خلدون، **المقدمة**، المصدر المذكور، ص ص 816-817

[86]- انظر: بـ د.م.إ. (ط2 بالفرنسية) فصل "الجويني" لبروكلمان ولـ قارديه (C. Brokelmann et L. Gardet 620/2)

[87]- انظر: ترجمة الجويني في مقدّمة محقق "الشامل في أصول الدين" للجويني، القاهرة، 1959، الكتاب 1، الجزء 1

[88]- انظر: مقدمة محقق "البرهان في أصول الفقه"، ص 79

[89]- السبكي، **طبقات الشافعيّة**، 77/2

[90]- انظر: Marie Bernand: Actualisation de la science du kalàm et des usul -al- fiqh, CERES, Tunis, 1989, p. 150

وكان يعني بأصول الفقه عنايته بعلم الكلام، والظّاهر أنّه أوّل متكلّم خرج بمنهج فقهي قائم على أسس الأشعريّة في كتابه "البرهان".[91]

وقد عدّ كتابه "الورقات في أصول الفقه" أعظم كتبه الأصوليّة، ويبدو أنّ هذا الحكم مبني على جهل بـ"البرهان".[92]

ج.2- البرهان في أصول الفقه[93]

اعتبر ابن خلدون كتاب "البرهان" أحد العمد التي يقوم عليها علم أصول الفقه وعدّه السّبكي أحد مفتخرات الشّافعيّة. وتعود أهمّيته إلى أنّه واحد من أهمّ الكتب الأصوليّة التي دوّنها أشعريّ غالبا ما عرف بصفته متكلّما فحسب، ممّا جعل أنظار الباحثين تتّجه إلى كتبه الكلاميّة والعقديّة دون كتبه الفقهيّة والأصوليّة.[94] كما تكمن أهمّيته في حفظه الآراء الأصوليّة لمجموعة من العلماء ضاعت أغلب كتبهم، مثل أبي بكر الباقلاني وابن فورك والأشعري والقاضي عبد الجبار.[95]

ومن اللافت للانتباه أنّ الاهتمام بشرح "البرهان" لم يقع داخل المذهب الشافعي، بل على أيدي علماء مالكيّة أشهرهم أبو عبد الله المازري (ت 536هـ) الذي سمّى شرحه "إيضاح المحصول من برهان الأصول".[96]

لكنّ شرّاح "البرهان" المالكيّة اتخذوا من "البرهان" موقفا نقديّا اعتبره السّبكي تحاملا على الإمام، وعلّله بأنّهم يستصعبون مخالفة الإمام أبي الحسن الأشعري في حين أنّ الجويني لا يتقيّد بالأشعري ولا بالشّافعي، لا سيما في "البرهان"، وإنّما يتكلّم على حسب تأدية نظره واجتهاده كما أنّه ربّما ينال من الإمام مالك كما فعل في مسألة الاستصلاح والمصالح المرسلة وغيرها.[97]

---

[91]- لويس قارديه وج. قنواتي، **فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحيّة**، ط1 بيروت 1967، تعريف صبحي الصالح وفريد جبر.

[92]- انظر: بـ د.م.إ. (ط1 بالعربيّة) فصل "الجويني" لبروكلمان، 86/13

[93]- الجويني، **البرهان**، ط1، قطر، 1399 هـ (جزآن)، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه عبد العظيم الديب.

[94]- سالم يفوت، **ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس**، المرجع المذكور، ص 173

[95]- يتعلّق الأمر بالنسبة إلى الباقلاني بكتبه التالي: "الأصول الكبير" و"الأصول الصّغير" و"المقنع في أصول الفقه" و"مسائل أصوليّة" وجميعها لم يصلنا. وفيما يخصّ ابن فورك فالأمر يمسّ "مجموعاته" والأشعري يقصد كتابه "أجوبة المسائل" البصريّة والقاضي عبد الجبّار كتابه "العمد".

[96]- مصطفى سعيد الخن، **دراسة تاريخيّة للفقه وأصوله**، ط1، دمشق، 1984، ص 192

[97]- تاج الدين السبكي، **طبقات الشافعيّة الكبرى**، 264/3

وممّا يسترعي الانتباه أنّ طريقة المتكلّمين القائمة على تناول القضايا العقليّة ذات الصّلة بعلم الكلام كالتحسين والتّقبيح... والمسائل المتفرّعة عنها كالعلم والنظر والحدود والبرهان... بجانب مدلولات الألفاظ تبدو واضحة في كتاب البرهان.

وقد وضح التّأثير الكلامي والمنطقي من خلال الانضباط المنهجي في البرهان وأوّل مظاهر الترتيب، فإنّ معرفة التّرتيب - كما يذكر الجويني- من أظهر الأعوان على إدراك مضمون العلوم القطعيّة.[98] ويشي حرص هذا المتكلّم على الترتيب بتبلور خطّة التّأليف في ذهنه. لذا فكثيراً ما يدشّن بحثه في مسألة جديدة بتحديد مفاصلها الرئيسة، يقول في هذا الصّدد تقديما لمبحث الخبر: " الذي يقتضيه الترتيب أن نصدّر الخبر بذكر شرائطه ونصف الخبر المتواتر ثمّ نذكر قول النّاس فيه وفي إفضائه إلى العلم.[99]

ومن مظاهر وضوح الترتيب تحديد الهدف والمطلوب أو تحرير المقصود وتخليصه، ممّا يختلط معه وتحديد معاني الألفاظ والمصطلحات وعرض آراء المخالفين وأدلّتهم ومناقشتها وترجيح الأنسب منها والتحرّر من كلّ فكرة سابقة قبل البحث وعدم التعصّب لمذهب أو رأي ورعاية الأصول والقواعد العامّة وعدم الانخداع بالجزئيّات وإعطاء القرائن كلّ الاعتبار في مناقشة المسائل وتأصيل الأصول.[100]

وقد تكون هذه الصّرامة المنهجيّة التي تميّز بها "البرهان" أحد دوافع اعتبار السّبكي أنّه "لغز الأمة" لما فيه من صعوبات وإشكاليّات يخرج منها باختيار يخترعه لنفسه. ولعلّ النتيجة الطّبيعيّة لمسار هذه الشخصيّة التي أبدت كثيراً من الاستقلاليّة مخالفتها لزعيم مذهبها الفقهي، وهو الشافعي ولسلطة مرجعيّة يحيل عليها دائماً هي أبو بكر الباقلاني.[101]

وهذه الخصوصيّة التي امتاز بها الجويني من خلال "البرهان" تظهر أيضا في مخالفته أهل السنّة في عدّة مسائل وموافقته للمعتزلة وبالأساس أبي هاشم الجبائي في أقوال له كثيرة. كما أنّه خالف الجمهور في تأثّره بالمنطق الأرسطي، فكان بداية مرحلة مزج منطق أرسطو بأصول الفقه التي ستتوّج مع "المستصفى" للغزالي.[102]

---

[98]- الجويني، **البرهان**، 562/1

[99]- المصدر نفسه، 566/1

[100]- انظر مقدمة المحقق، المصدر نفسه، وانظر في هذا السّياق أيضا ما يقوله الجويني في مقدّمة البرهان، ص 83

[101]- انظر في آخر البرهان الفهرس رقم 8: المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين الشافعي وهي 25 مسألة. وأهمّ من ذلك مخالفته للقاضي الباقلاني في 41 مسألة انظر الفهرس رقم 10، ص ص 1447-1449

[102]- راجع: علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكّري الإسلام، ط3، بيروت 1984، ص 90

ج.3- الغزالي[103] (ت 505هـ)

يمكن أن نقسّم حياة أبي حامد الغزالي إلى خمسة أطوار:

يمتدّ الطّور الأوّل من سنة ميلاده 450هـ إلى تاريخ وفاة أستاذه الجويني عام 478هـ، وبالرّغم من ولادته في منطقة شيعيّة؛ فقد كان تأثّره بالجوّ الصّوفي في أسرته عاملاً أساسيّاً في بلورة شخصيّته.[104]

وقد درس في هذه الفترة الأولى الفقه الشافعي على شيخ شافعي[105] وعمّق هذه الدّراسة، عندما انتقل إلى نيسابور لمتابعة دروس إمام الحرمين الجويني، فكان تأثّره به عميقاً.

ويتواصل الطّور الثّاني من حياة الغزالي من 478هـ إلى 488هـ متميّزاً باندماج الغزالي في الحياة العامّة، حيث اشتغل مدرّساً بنظاميّة بغداد التي ساهمت في تركيز المذهبين الشافعي والأشعري.[106] وقد ألقى في هذه المدرسة درسا افتتاحيّاً حضره كبار الشّيوخ، وبقي يدرس بها أربع سنوات بدءا من سنة 484هـ. وكان يتابع في الوقت ذاته دراسة الفلسفة اعتمادا على مطالعاته الشخصيّة.[107] ولم يكن الغزالي يشهد صراعات عصره وخصوصا الصراع بين السلاطين السلاجقة بعين المتفّرج المحايد، بل كثيراً ما انخرط فيها، فقد حمل على الشيعة الإسماعيليّة في كتاباته وخصوصا في كتابه "المستظهري" أو "فضائح الباطنيّة". وهذا الأثر يبرز تأييده للخلافة السنّيّة. كما تدخل لترجيح كفّة السلطان برقياروق.[108]

وبعد أن غادر الغزالي بغداد سنة 488هـ بدأ الطّور الثالث من حياته الذي ينتهي سنة 499هـ وطبعت هذه الفترة أحداث سياسيّة أهمّها هجوم الصليبيّين على الشّام واشتداد الخصومات بين العائلات الحاكمة وازدياد نشاط الباطنيّة.

---

[103]- استفدنا في صياغة هذا المبحث من درس الأستاذ سعد غراب في نطاق شهادة التعمق في البحث، كلية الآداب بتونس 1990-1991

[104]- ولد الغزالي بطوس، وهي ثاني مدينة شيعيّة في خراسان بعد نيسابور عاصمة خراسان. وتقع قرب مشهد، وهي مدينة شيعيّة يجلّها الإماميّة. ومن الملاحظ أنّ الإمام الشيعي علي الرضا (وهو الإمام الثامن) مدفون بطوس وقد تأثّر الغزالي في بداية حياته بوالده الذي كان له بعض الميل إلى التصوّف كما أنّه عهد ببنيه إلى بعض الصّوفيّة كما تأثّر على الرّاجح بأخيه محمد (ت حوالي 520هـ)، وهو من كبار الصوفية وواعظ مشهور له مؤلفات ذات مسحة صوفيّة. وقد أهداه أبو حامد كتاب "المضنون به على غير أهله".

[105]- هو الشيخ أحمد بن محمد الراذاقاني، درس عليه في قرية قرب طوس.

[106]- بدأت أشغال بناء هذه المدرسة سنة 450هـ وافتتحت الدّراسة بها سنة 459هـ. وكانت تعتمد الأوقاف. وكان العلماء يتنافسون على التدريس بها، وقد كانت لمؤسسها الوزير نظام الملك (قتل سنة 485هـ) مكانة مميّزة ذلك أنّ السلطان السلجوقي فوّض له الأمر فأصبح بمثابة الحاكم الفعلي. وهو رجل علم له أمال في الحديث.

[107]- انظر: بـ د. م. إ (ط2 بالفرنسيّة) فصل "الغزالي" لـ م. واط (W. Montgomery Watt) 1062/2-1066

[108]- برقياروق: تولّى الحكم سنة 485هـ إثر اغتيال الباطنيّة الوزير نظام الملك، عاصر الخليفة المستظهر الذي أمسك بمقاليد السلطة من 487 هـ إلى 512هـ.

وقد اختلف الدّارسون في أسباب تجربة العزلة الأولى التي مرّ بها الغزالي من 488هـ إلى 493، وهناك عموماً تفسيرات ثلاثة هي ميله إلى التصوّف وابتعاد السّاسة عنه وخوفه من غلاة الباطنيّة.

ومن أهمّ مؤلّفات الغزالي في هذه الفترة كتاب "إحياء علوم الدّين" الذي جمّع فيه جلّ العلوم الإسلاميّة ونقد فيه علماء عصره نقداً لاذعاً. ولعلّ ذلك من بين أسباب إحراق المرابطين لهذا الكتاب.

وبحلول سنة 499هـ يعود الغزالي إلى الحياة العامّة وإلى التدريس بالمدرسة النظاميّة بنيسابور تلبية لرغبة ابن نظام الملك.

وفي هذا الطّور الذي امتدّ إلى سنة 503 هـ ألّف أبو حامد كتابه "المنقذ من الضلال"، فعرض فيه تاريخ أفكاره الدينيّة وتجاربه الرّوحيّة بين الشكّ واليقين.

ويمثّل الطّور الخامس من حياته الذي بدأ سنة 503هـ مرحلة العزلة الثّانية، وهي تجربة أكثر عمقاً من الأولى انتهت بوفاته سنة 505هـ.

وهكذا فالغزالي يمثّل نموذج المثقّف العضوي الذي اندمج في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة لعصره وآثر الانخراط في صراعاتها والانحياز إلى مواقف واتجاهات وقوى دون أخرى.

لكن كيف كان مسار الغزالي الأصولي؟ وما هي أهمّ خصائص كتابه "المستصفى من علم الأصول"؟

ج.4- المستصفى من علم الأصول[109]

تميّز هذا الأثر أوّلاً بأنّ الغزالي ألّفه في آخر حياته العلميّة سنة 503هـ، بعد أن عاد من دمشق إلى وطنه وعاود التدريس في نيسابور، وهو يعتبر كتابه هذا وسطاً بين الإيجاز والإطناب، فهو دون كتاب "تهذيب الأصول" الذي مال فيه إلى الاستقصاء والاستكثار وفوق كتاب "المنخول" الذي نزع فيه إلى الإيجاز والاختصار.

وقد ظهر الغزالي في "المستصفى" إماماً مستقلّ الشخصيّة لا يتقيّد بقول من سبقه إلاّ إذا تبيّن له أنّه الحقّ الذي لا مفرّ منه.

[109]- الغزالي، **المستصفى**، ط. بولاق 1322هـ (جزآن) وعلى هامشه فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت.

وهذا الكتاب مرتّب على مقدّمة وأربعة أقطاب. أمّا المقدّمة، فقد جعلها في المنطق الذي عدّه الغزالي مقدّمة لكلّ العلوم ومن لم يتمنطق في نظره فلا ثقة في علمه. وأمّا الأقطاب الأربعة، فإنّ ما يهمّنا منها أساساً القطب الثاني الخاص بالأدلّة، وهي الكتاب والسنّة والإجماع ويمكن أن نلمع إلى أهمّية "المستصفى" من خلال إشارتين؛ أولاهما ما حظي به هذا الكتاب من شروح ومختصرات وتعليقات.[110] أمّا الإشارة الثانية، فهي إقرار ابن خلدون أنّ "المستصفى" واحد من كتب أربعة تعدّ عمد علم الأصول.

وعلى خلاف "المستصفى"، يعدّ "المنخول من علم الأصول" أوّل أثر أصولي من آثار الغزالي، فقد كتبه في الفترة الأولى من حياته قبل سنة 484هـ، وهو يختصّ بتبعيّة صاحبه لأفكار شيخه الجويني وبحماسته للمذهب الشافعي إزاء بقيّة المذاهب وخاصّة مذهب أبي حنيفة.

2- الاتجاه الأصولي الظاهري: ابن حزم والإحكام

أسّس داود الأصفهاني (ت 270هـ) مذهب الظاهريّة التي عظم شأنه في الشّرق الإسلامي خلال القرن 4 هـ وكان من بين أتباعه كثير من أصحاب الجاه بإيران.[111] وأهمّ من واصل تركيز دعائم هذا المذهب فقيه أصولي أندلسي هو:

أ- ابن حزم (ت 456هـ)

عاش أبو محمد علي بن حزم في أكثر فترات الحكم الإسلامي بالأندلس اضطراباً، وهي فترة مثّلت الأزمة الحاسمة للإسلام الأندلسي.[112]

وتلقّى تكوينه في الحديث والفقه واللغة والأدب على عدد من الشيوخ، ويبدو أنّ أهمّ من أثّر فيه منهم مسعود بن سليمان بن مفلت أبو الخيار (ت 426هـ) الذي كان ظاهرياً، ومن المحتمل أن يكون ابن حزم قد تأثّر بأستاذه ابن مفلت، فتحوّل من المذهب الشافعي إلى المذهب الظاهري. يذكر المراكشي أنّ ابن حزم كان على مذهب الإمام الشافعي، أقام على ذلك زمانا ثم انتقل إلى القول بالظاهر وأفرط في ذلك حتّى أربى على أبي سليمان داود الظاهري".[113]

---

[110]- اختصره أبو الوليد بن رشد (ت 595هـ) وغيره، وشرحه أبو الحسن بن عبد العزيز الفهري (ت 776هـ) وعلّق عليه سليمان بن داود الغرناطي (ت 832هـ). وقد ظهر مختصر المستصفى لابن رشد مطبوعا بعنوان "الضروري في أصول الفقه" تقديم وتحقيق جمال الدين العلوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1994 (158 ص).

[111]- آدم متز، **الحضارة الإسلاميّة في القرن الرابع الهجري**، ط 1، تونس، 1986، 347/1

[112]- انظر: بـ د.م.إ (2 بالفرنسيّة) فصل "ابن حزم" لـ ر. أرنلداز (R. Arnaldez)، 814/3

[113]- عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ط1، القاهرة، 1949، ص ص 46-49

وقد جوبه بمعارضة قويّة من مالكيّة الأندلس الممثلين للمذهب الرسمي للدّولة تجلّت في منعه وأستاذه ابن مفلت من التدريس في جامع قرطبة.

ولا ريب أنّ البيئة الأندلسيّة قد أسهمت بدور مهمّ في بلورة شخصيّة ابن حزم ذلك أنّ الأندلس كانت تعيش عصر ازدهار ثقافي، بالرّغم من الاضطراب السياسي والصّراع على الحكم اللذين ميّزا الحياة السّياسيّة كما كانت تمرّ بمرحلة خصوبة في الإنتاج والإبداع بعد تجاوز مرحلة التتلمذ على المشرق. وفضلاً عن ذلك تشكّلت شخصيّة ابن حزم العلميّة بفضل مكوّنات ثقافيّة أجنبيّة، فمع أنّ هذا الفقيه الظاهري لم يسافر إلى خارج الأندلس طلبا للعلم على غرار أبي الوليد الباجي، فإنّه تأثّر بالثقافة اليونانيّة من خلال دراسته للمنطق والجدل والفلسفة. وقد تبلورت هذه المعارف في كتابه "التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه"،[114] وهو شرح لكتاب أرسطاليس.

كما اطّلع على الثّقافة النصرانيّة والثقافة اليهوديّة، ويكشف لنا كتاب "الفصل في الملل والأهواء والنحل" هذا الجانب من ثقافته؛ ففيه ردّ على اليهود والنّصارى في إطار مقارنته بين الإسلام وهذين الدينين. كما أنّ رسالته في "الردّ على ابن النغرلة اليهودي" تؤكّد هذا الاطّلاع.

ولم تكن ردود ابن حزم ومجادلته مقتصرة إلى أصحاب الأديان الأخرى، بل توجّهت أيضاً إلى المذاهب الإسلاميّة وأصحابها. وقد أثار ابن حزم فقهاء عصره لتعريضه بأئمّة أهل السنّة وتشيّعه لبني أميّة، ممّا جعلهم يحيكون الدّسائس المتتالية ضدّه لكنّه وجد بعض التّأييد من حاكم جزيرة ميورقة العبّاس بن أحمد بن رشيق المتوفّى بعيد سنة 440هـ. وقد تجادل في حضرته مع أبي الوليد الباجي. وتعتبر سمة الجدل ملازمة لتآليف ابن حزم، وهي تتبدّى في جلاء في كتابه.

ب- الإحكام في أصول الأحكام[115]

لئن كانت لابن حزم مؤلّفات أصوليّة متعدّدة، فإنّ أشهرها وأهمّها كتاب "الإحكام في أصول الأحكام" ويرجح من خلال ديباجة الكتاب أنّه ألّف في سنّ متأخّرة بعدما رسخت قدم صاحبه في المذهب الظاهري، وهو المؤلّف الثّالث بعد كتابي التعريب والفصل وله بهما وثيق الارتباط. وقد حدّد بعض الباحثين فترة تأليفه بما قبل عام 432هـ. ولا يتّصل تأليف هذا الكتاب بحادثة معيّنة، بل هو نتاج مسار فكريّ عاشه مؤلّفه وجعله يرنو إلى دحض المنهجيّات الأصوليّة التي أقرّتها المذاهب الفقهيّة الأربعة، إذ يذكر " أنّ الغرض كلّ الغرض رفض

[114]- حقّق إحسان عباس هذا الكتاب، ط. بيروت 1959 ثم 1983

[115]- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، ط بيروت، 1987/1407. وتتضمّن هذه الطبعة مجلّدين يحتوي كلّ منهما على أربعة أجزاء. وعلى هذه الطبعة نحيل في بحثنا.

المتواتر عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وردّ ما أقرّوه من أحكام في مسائل الخلاف وفق أصولهم سعياً إلى إثبات الفلسفة الظاهريّة".[116]

اعتمد مخطّط الكتاب ثلاثة محاور أساسيّة أفرد ابن حزم لكلّ محور عدداً من الأبواب متفاوتا، ويتمثّل المحور الأوّل في تحديد المنطق النظري حيث ضبطت فيه المصطلحات، وحدّدت مصادر الاستدلال وحقيقة اللغة، وقد شمل هذا المحور الأبواب الستّة الأولى.

أمّا المحور الثّاني، فقد عرض فيه الأصول الأربعة، وهي القرآن والسنّة والإجماع والاجتهاد، مفرداً لكلّ أصل أبوابا كثيراً، وهو أهمّ المحاور لأنّه يبسط النظريّة الأصوليّة لابن حزم. ويمتدّ هذا المحور على الأبواب الخمسة والعشرين الموالية.

في حين خصّص ابن حزم المحور الثّالث لإبطال ما زاد على الأصول السابقة في المذاهب، وهكذا جهد في ردّ الاستحسان والتقليد لكنّه خصّ القياس بأعنف ردّ متجاوزاً حدّ الجدل الفقهي إلى تكفير كلّ من يتبنّى القياس أصلا في الأحكام، لأنّه فيما يرى لا مشرّع غير ما أنزل الله. ولذا يعتبر هذا المحور جوهر الخلاف بين ابن حزم والمذاهب الأخرى، وهو يشمل الأبواب الثمانية الأخيرة.

ومن أهمّ الخصائص المنهجيّة للإحكام أنّه من المؤلّفات الصّريحة التعبير والذّود عن مذهب مؤلّفها الظاهري الذي حصر التشريع كلّه في النصّ وحارب القياس، وفضلاً عن هذا اتّسم بسمة الجدل المذهبي يقول ابن خلّكان: "وله كتاب "الإحكام"... في غاية التقصّي وإيراد الحجج"[117] وأدّت هذه النّزعة الجدليّة التي غلبت على المؤلّف إلى خلل منهجي تمثّل في تداخل المسائل على الرّغم من الاستقلاليّة الظّاهرة لأبواب الكتاب، وكان مؤدى ذلك أيضا استطراداته وتفريعه أوجه المسألة الواحدة.

3- التيّار الأصولي المالكي في الأندلس

أ- أبو الوليد الباجي

بعد أن تلقّى الباجي (ت 474هـ) تكوينه الأوّل في الأندلس على محدّثين مالكيّة من مدرستي قرطبة والقيروان انتقل إلى المشرق سنة 426 هـ، حيث قضّى ثلاث عشرة سنة. وفي الحجاز درس علم الحديث

[116]- المنصف بن عبد الجليل، أصول الفقه بين ابن حزم والآمدي، شهادة كفاءة في البحث، مرقونة بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة 9 أفريل، نوقشت سنة 1984.

[117]- ابن خلّكان، **وفيّات الأعيان**، المصدر المذكور، 13/3

والأصول والخلاف، وأقام إثر ذلك ببغداد لمدّة ثلاث سنوات اتّصل فيها بأهمّ فقهاء الطّبقة المالكيّة العراقيّة التاسعة والأخيرة.

وهناك ما يشير إلى وجوده بالموصل ودراسته علم الكلام بها لمدّة سنة كاملة على أبي جعفر السمناني الحنفي (ت 444هـ).[118]

وجلبت له علاقاته مع ملوك الطّوائف انتقادات علماء عصره، ويظهر أنّها كانت تخفي غاية أبي الوليد في تحقيق الاتحاد والسّلام بين الأندلسيّين.

غير أنّ اقتراحاته لم تجد صدى حسناً إلاّ في جزيرة سرقسطة، حيث وقع التفطّن إلى الخطر الذي يجسّمه النّصارى في شمال شرق الجزيرة.

وقد استدعى المقتدر بن هود حاكم سرقسطة أبا الوليد الباجي، ويبدو أنّه بقي طويلاً ملازماً له، لأنّ مؤلّفاته ظهرت في سرقسطة.

ولئن لم يتأثّر الباجي كثيراً بالمذهب الحنبلي، رغم انتشاره الواسع في ذلك العصر، فإنّ التأثير الأساسي في تكوينه كان مصدره المذهب الشافعي، وخصوصا من خلال أبي الطيب الطبري (ت 450هـ).[119]

لكنّه مدين لأبي إسحاق الشيرازي[120] خاصّة في حذقه لفنّ الجدل في أصول الفقه ومن أهمّ الأحداث التي عاشها إثر عودته من المشرق مناظراته مع ابن حزم التي مال بعض المؤرّخين إلى إبراز أنّها كانت لصالح الباجي، ممّا حدا بابن حزم إلى مغادرة سرقسطة، حيث أقيمت هذه المناظرات.

ويعتبر الباجي شخصيّة متفتّحة في بعض المستويات؛ فهو يعتبر من المالكيّة النادرين الذين استطاعوا التخلّي عن معاداة المذهب الرافضي والمذهب الاعتزالي، وذلك تحت تأثير أستاذه أبي القاسم التنوخي (ت 447هـ) ومع أنّه محدّث كان يبدي إزاء المذهبين السّالفين نوعا من التّسامح، مثلما كان يفعل بعض الشّافعيّة والحنفيّة.[121]

---

[118]- انظر: بـ د.م.إ. (ط2 بالفرنسية) "فصل الباجي" لـ م. دونلوب (D.M. Dunlop)، 889/1

[119]- هو تلميذ أبي حامد الاسفراييني وأستاذ أبي إسحاق الشيرازي، امتاز خاصّة في علم الجدل في أصول الفقه وفروعه، وكان يجادل بالخصوص الحنفيّة.

[120]- الشيرازي، له عدّة مؤلّفات مطبوعة في أصول الفقه منها "التبصرة في أصول الفقه" تحقيق محمد حسن هيتو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1980 وأعيد طبعه سنة 1983، (599 ص) و"الوصول إلى مسائل الأصول" أو شرح اللمع (وهو العنوان الأصلي) ط1، بيروت، 1988، (جزآن) تحقيق عبد المجيد تركي، و"اللمع في أصول الفقه" ط1، بيروت، 1995، تحقيق محيي الدين ديب مستو - يوسف علي بديوي. وانظر عبد الله بن محمد الصديقي الغماري، تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه، ط1، بيروت، 1984

[121]- عبد المجيد تركي، **مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباجي**، ط1، بيروت 1986، ص 76

كما يتجلّى تفتّحه من خلال تعاطفه مع المذهب الشافعي ومن ثمّة مع الأشعريّة، ويعود ذلك أساسا إلى تأثير دروس أبي بكر الخطيب البغدادي الذي تحوّل عن المذهب الحنبلي.

وقد آخذ الحنابلة الباجي أساساً لعلاقاته مع "أهل البدع" واهتمامه الشّديد بعلم الكلام الأشعري بوجه خاصّ. وفي هذا السّياق يخاطب ابن حزم الأشاعرة في شخص الباجي ويذكره في ثلاثة مواضع بوصفه مصدراً لمعلوماته عن المذهب الأشعري الذي هاجمه في كتاب "الفصل".[122]

وعلى الرّغم من اتّهام الباجي بالكفر والتشنيع عليه[123]، فقد ساهم في تطوير المذهب المالكي إلى حدّ اعتبر معه مجتهدا داخل المذهب[124]. والملاحظ أنّه ألّف عددا مهمّا من الكتب في مواضيع مختلفة، مثل "شرح الموطأ" الذي لقي احتراماً كبيراً خصوصا في شكله المختصر المسمّى "المنتقى" و"إحكام الفصول في أحكام الأصول". فماذا عن هذا الأثر الأصولي؟

ب- إحكام الفصول في أحكام الأصول[125]

بعد خلافات المالكيّة مع الشافعيّة التي عبّر عنها الشّافعي في كتاباته بوضوح التقت آراؤهما في علم الكلام تحت راية العقيدة الأشعريّة، ونشأ عن ذلك تقارب في الأصول بين المذاهب السنّية.

إلاّ أنّ الخلاف مع الظاهرية كان أشدّ وأقوى، تجلّى خصوصاً من خلال المناظرات بين ابن حزم والباجي، وهي التي جدّدت عند المالكيّة ضرورة إبراز مذهبهم وعرض آرائهم في الأصول[126] وذلك ما قام به الباجي في إحكام الفصول.

ويمثل هذا الكتاب الباكورة تقريباً في علم أصول الفقه في الأندلس، وقد ألّف عقب مجالس المناظرات ويحتمل أن يكون عمر الباجي آنذاك ستّا وثلاثين سنة.[127]

---

[122]- المرجع نفسه، ص 23 وص 58

[123]- انظر تفاصيل الحادثة عند محمد بن شاكر الكتبي (ت 764هـ) فوات الوفيات والذيل عليها، بيروت، 1974، 65/2

[124]- عبد المجيد تركي، مقدمة تحقيقه لكتاب "إحكام الفصول في أحكام الأصول" للباجي، ص 132

[125]- أبو الوليد الباجي، **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، تحقيق عبد المجيد تركي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986/1407. وعلى هذه الطبعة نحيل. ونشر الكتاب بتحقيق عبد الله محمد الجبوري ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1989/1409، وممّا يبرر اختيارنا اعتماد طبعة عبد المجيد تركي أهمية فهارسه التي امتدّت على 197 صفحة.

[126]- انظر تراجم بعض الأصوليّين المالكيّين في كتاب الفهرست لابن النديم، المصدر المذكور، ص 200. وارجع أيضا إلى محمد المختار ولد أبّاه: مدخل إلى أصول الفقه المالكي، تونس، 1987، ص 90 وما بعدها.

[127]- عبد المجيد تركي، **مناظرات**، المرجع المذكور، ص 22

ومن أهمّ خصائص هذا المؤلّف طابعه الجدالي الذي يشترك فيه مع كتاب آخر متمحّض للجدل هو "المنهاج في ترتيب الحجاج".[128] وإذا كان المنهاج أوجز لهدفه التعليمي؛ فـ"إحكام الفصول" جاء موفيا بغرض صاحبه تحليلا وتوسّعا وعرضاً مسهبا لمختلف الآراء الفقهيّة الخلافيّة وخاصّة منها المالكيّة قبل أن يكون كتاب ذبّ عن المذهب أو مختصرا عن صناعة الجدل فيه.

ويختلف تخطيطا الكتابين فـ"إحكام الفصول" يعتمد مادّة أصول الفقه أساسا في حين أنّ مادّة "المنهاج" تعتمد منهجيّة الجدل قبل أيّ شيء.

كما يظهر الباجي في عرضه حجج خصومه أكثر موضوعيّة في "إحكام الفصول" منه في "المنهاج".

ويبدو المنطق الجدلي في الكتاب في شكل ناضج؛ فقد كان أكثر دقّة في طريقة تصوّر الموضوع بجميع أبعاده وفي سلسلة المشكلات وفي سوق البرهان إلى غايته.

ويذكرنا عنوان هذا الكتاب بعنوان خصمه ابن حزم وبعنوان كتاب الآمدي (ت 631هـ)، وإن كان الكتابان يتقاربان في منهج تقديم مادّة الكتابين، فإنّهما يختلفان في مستوى علاقة كلّ منهما بموضوع بحثه؛ فالباجي يعرض المادّة بقدر ما يستطيع من الموضوعيّة والتجرّد مالكيّ متحمّس لمالكيّته يدافع عنها ولكنّه متفتّح على آراء غير المالكيّة يعرضها في دقّة ويناقشها في تأنّ، أمّا ابن حزم فهدفه المركزيّ الذّود عن ظاهريّته ضدّ خصومه من المالكيّة والحنفيّة خصوصاً، وغرضه من عرض الرّأي المخالف التشهير به.

لذا، فإنّنا نلمس من خلال كتاب الباجي سعياً إلى تحقيق الصّرامة المنهجيّة بتجنّب التّكرار والتمسّك بكلّ عناصر التخطيط الذي ضبطه وأحكمه والسّعي إلى تناسب الكتب والأقسام، بل حتّى الأبواب والفصول في مستوى الكمّ فخصّص للمدخل 34 فقرة وللبيان القرآني 223 فقرة وللبيان السنّي 191 فقرة وللإجماع 90 فقرة وللقياس أو ما يدخل في بابه 129 فقرة وللاستصحاب وقرينيه 110 فقرة.

وهكذا بفضل هذا الكتاب و"المنهاج" ابتعدت المصنّفات الأندلسيّة عمّا عرفت به تقليديا، وهو غلبة فنون النوازل والأحكام والفتاوى والوثائق عليها.

[128]- أبو الوليد الباجي، **المنهاج في ترتيب الحجاج**، ط. باريس، 1972

4- اتّجاه الأحناف

يعتبر هذا الاتجاه[129] في تاريخ التأليف في علم أصول الفقه مدرسة ثانية إلى جانب مدرسة المتكلّمين. وممّن ألّفوا على هذا المنهج أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالجصاص (ت 370هـ) في كتابه "الفصول في الأصول" وأبو زيد عبيد الله بن عمر القاضي الدبّوسي (ت 430 هـ) في كتابه "تقويم الأدلّة" وقد عدّ ابن خلدون تأليف الدبّوسي من أحسن كتابات المتقدّمين على طريقة الحنفيّة.[130]

لكن أشهر ما وصلنا من التآليف التي سارت على هدي هذا الاتجاه كتاب كنز الوصول إلى معرفة الأصول لعلي بن محمد البزدوي (ت 482هـ) وكتاب "الأصول" لمحمد بن أحمد السرخسي (ت 488هـ).

أ- البزدوي (ت 482هـ)

ولد أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البزدوي الملقّب بفخر الإسلام وبأبي العسر (لصعوبة فهم تآليفه) سنة 400 هـ.

كان إمام وقته في الأصول والفروع، ويشهد لذلك كثرة الإحالة على كتابه في المؤلّفات الأصوليّة وكثرة الشّروح عليه، كما كانت له طريقة تميّز بها ضمن المدرسة الحنفيّة حتى عرف بها.[131]

وللبزدوي مؤلّفات عدّة في الفقه والتفسير والحديث، منها "المبسوط" في فروع المذهب الحنفي و"شرح الجامع الكبير للشيباني" في نفس الموضوع وله أيضاً "كشف الأستار" في التفسير و"شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري". لكنّ أهمّ كتاب اشتهر به ألّفه في علم الأصول هو "كنز الوصول".

ب- كنز الوصول إلى معرفة الأصول[132]

عدّ ابن خلدون هذا الكتاب أحسن كتابة المتأخّرين على الطّريقة الحنفيّة، واعتبره مستوعبا في حين عدّه صاحب الجواهر المضيئة كتابا مشهوراً مفيداً.

---

[129]- أخرنا التعرّض إلى الاتجاه الحنفي، رغم توخّينا في التعريف بالأصوليّين مقياس تاريخ الوفاة، حتى يتميّز ممثلو الاتّجاه الكلامي عن الاتجاهين غير الكلاميين وهما اتّجاه الفقهاء ممثلا من خلال البزدوي والاتجاه الظاهري ممثلا في ابن حزم.

[130]- ابن خلدون، **المقدمة**، ص 818

[131]- محيي الدين بن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت 775هـ)، **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفيّة**، 997/2

[132]- نشر نصّ هذا الكتاب ضمن شرح له موسوم بـ"كشف الأسرار" في طبعة جيّدة وبتحقيق علميّ في أربعة أجزاء قام به محمد المعتصم بالله البغدادي، ط1، بيروت، 1991/1411

أمّا حاجي خليفة، فقد امتدحه ذاكراً أنّه كتاب عظيم الشّأن جليل البرهان محتو على لطائف الاعتبارات بأوجز العبارات.[133]

ويتلخّص اتّجاه الأحناف من خلال هذا الكتاب في تطبيق الفروع المذهبيّة على القواعد، وبذلك اقتصر عملهم على تقرير القواعد بمقتضى ما كان ينقل إليهم من الفروع عن أئمّتهم. وهكذا تعدّ طريقتهم استنباطيّة، لأنّهم يضعون من القواعد ما يعتقدون أنّ أئمّتهم ساروا عليها في اجتهادهم ذلك أنّ هؤلاء الأئمّة لم يتركوا لهم قواعد مدوّنة مجموعة كالتي تركها الشافعي، وهذه طريقة أقرب ما تكون إلى الفقه منها إلى الأصول، لأنّها تربط الفروع بأصولها غير أنّه يؤخذ عليهم أنّ بعض قواعدهم جاءت ملتوية نتيجة لتحكيم الفروع تحكيما تامّا.

ويؤكّد البزدوي انخراطه ضمن هذا الاتجاه بقوله: "وهذا الكتاب لبيان النصوص بمعانيها وتعريف الأصول بفروعها على شرط الإيجاز والاختصار.[134] وإن كان هذا الكتاب لقي رواجا تجلّى من خلال كثرة الشّروح والتّعليقات والتّنقيحات عليه،[135] وأهمّها شرح علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي (ت 879هـ) المسمّى "كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام"، فإنّه تعرّض إلى مواقف ناقدة له. يذكر عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي (ت 747 هـ) في كتابه "تنقيح الأصول"، إنّه لما كان فحول العلماء مكبّين على مباحث كتاب فخر الإسلام البزدوي ووجد بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه أراد تنقيحه".[136]

5- التيّار الأصولي الحنبلي

قاومت الحنبليّة تحت حكم البويهيين الذي امتدّ من سنة 334هـ إلى 447هـ تنامي قوّة الإماميّة الشّيعيّة والإسماعيليّة المدعومين بالبويهيين، وأصبح الحنابلة حزباً معارضاً سياسيا دينيّا في طليعة المدافعين عن الخلافة السنّية، ومن أهمّ علماء الحنابلة في هذه الفترة ابن بطّة العكبري (ت 387هـ) وابن حامد (ت 403هـ) ومن مؤلّفاته كتاب في أصول الفقه، وهو أستاذ أبي يعلى الفرّاء (ت 458هـ) صاحب كتاب "الأحكام السلطانيّة" و"المجرّد في أصول الفقه" و"العدّة في أصول الفقه".[137]

---

[133]- حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون**، استانبول، 1941، 1/112-113

[134]- فسّر البخاري شارح هذا الكتاب عبارة تعريف الأصول بفروعها بمعنى "أنّه بين فيه الأصول ثمّ بنى على كلّ أصل فروعه مما يليق ذكره فيه، أمّا عبارة على شرط الإيجاز والاختصار فتشير إلى أنّ البزدوي صنّف في أصول الفقه كتابا أطول من هذا الكتاب وبسط فيه الكلام بسطا.

[135]- تتجلّى أهمّيته كذلك من خلال مؤلّفات تنتمي إلى اتّجاه متأخّر في التّأليف الأصولي حاول التوفيق والمزج بين الاتجاهين الأصوليين عند المتكلّمين والأحناف. ومن ممثّلي هذا الاتجاه مظفر الدّين أحمد بن علي الساعاتي الحنفي (ت 694هـ) في كتابه "بديع النظام" الذي جمع بين كتاب البزدوي وكتاب الإحكام للآمدي، انظر مقدّمة ابن خلدون، ص 818

[136]- حاجي خليفة، المصدر المذكور، 1/496

[137]- انظر: بـ د. م. إ. (ط 2 بالفرنسيّة)، فصل "الحنبليّة" لهنري لاووست (H. Laouste)، 3/161-166

أمّا القرنان الأخيران في عمر خلافة بغداد من 447هـ إلى 656هـ، فقد مثّلا العهد الذّهبي للحنبليّة، فهي بالرّغم من تمسّكها الشّديد بالخطّ السّلفي، فإنّ شخصيّتها برزت عبر أهمّ ممثّليها متنوّعة وثريّة ولعلّ أهمّهم الشّريف أبو جعفر الهاشمي (ت 470هـ)، وهو ابن روحي للبربهاري[138] (ت 329هـ) وابن بطة. وقد عرف خاصّة بحركته النشيطة لتثبيت سلطة الخلافة العباسيّة.[139]

وفي جانب مقابل، نجد بعض أعلام الحنابلة يعيشون بعيدا عن كلّ حدث سياسي ومنهم:

أ- أبو الخطاب الكلوذاني (ت 510هـ)

تتلمذ محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني[140] البغدادي الحنبلي المكنى بأبي الخطاب على أبي يعلى الفراء. وقد سمع منه الحديث ودرس عليه الفقه وقرأ عليه بعض مصنّفاته[141] كما درس على العشاري (ت 451هـ)، وهو محدّث وزاهد. وتلقّى الفرائض على الحسين بن محمد الونّي الفرضي (ت 451هـ). وتتلمذ أيضا على أبي عبد الله الدامغاني الحنفي[142] (ت 478هـ) وقد اشتغل الكلوذاني بالتدريس في بغداد وبرع أحد تلاميذه، وهو عبد الرحمان بن محمد الحلواني في الفقه وأصوله ومن ضمن الكتب التي ألّفها "الهداية في أصول الفقه". ويبدو أنّه تأثّر بأبي حامد الغزالي وحضر بعض دروسه.[143]

وتتوزّع أغراض مصنّفات أبي الخطاب بين الفقه والأصول والخلاف والفرائض منها الخلاف الكبير المسمّى "بالانتصار في المسائل الكبار". وقد ألّفه تأييداً لمذهب الإمام أحمد كما صنّف "التهذيب في الفرائض"[144]. أمّا أهمّ ما كتب في الأصول، فهو:

---

[138]- البربهاري: محدّث وأصولي. قاوم بحماس الشّيعة والمعتزلة من أجل إصلاح الخلافة السنّيّة. أظهرت حركته الدّور الهامّ الذي لعبته الحنبليّة في التاريخ الديني والسياسي لمؤسسة الخلافة.

[139]- من مقومات هذه الحركة تنظيمه مجموعة من المظاهرات الشعبيّة ضدّ المعتزلة أو الصّوفيّة مثال: في سنة 460 قاد مظاهرة ضد تدريس المذهب الاعتزالي في المدرسة النظاميّة. انظر فصل الحنبلية بـ د.م.إ.، المرجع نفسه، ص 163

[140]- نسبة إلى كلواذي، وهي قرية في أسفل بغداد (تنطق بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الواو والذال).

[141]- ابن رجب، **كتاب الذيل على طبقات الحنابلة**، 117/1

[142]- الدامغاني، انتهت إليه الرئاسة في مذهب العراقيين. ولي القضاء بعد وفاة ابن ماكولا واستمرّت ولايته ثلاثين سنة. انظر مقدمة محقق كتاب التمهيد، 44/1

[143]- يقول ابن الجوزي في ترجمة الغزالي: "فدخل بغداد في سنة أربع وثمانين ودرس بها وحضره الأئمّة الكبار كابن عقيل وأبي الخطاب وتعجّبوا من كلامه واعتقدوه فائدة ونقلوا كلامه في مصنّفاتهم"، المنتظم، 169/9

[144]- وقد انتقده الوزير ابن يونس وألّف كتابا في أوهام أبي الخطاب في الفرائض ومتعلّقاتها من الوصايا والمسائل الحسابيّة. انظر ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة، ص 126

ب- التمهيد في أصول الفقه:

أرسى أبو يعلى الفرّاء دائم أصول الفقه الحنبليّة، فقد تتبّع ما روي عن الإمام أحمد وأخذ يستنبط من ثناياه أدلّة لكلّ أصل من أصول المذهب تقريبا. وجاء بعده تلميذه أبو الخطاب مهذّبا ومنقّحا لتلك الأدلّة، لهذا كان كلّ من كتب في أصول الفقه من الحنابلة يعتمد على القاضي أبي يعلى وتلميذيه أبي الخطاب وابن عقيل.

وتعود أهمّية كتاب "التمهيد" إلى أنّه الكتاب الثاني عند الحنابلة بعد كتاب "العدة" لأبي يعلى كما أنّه أحاط بأغلب الموضوعات الأصوليّة، وحفظ لنا آراء علماء الحنابلة السابقين على أبي الخطاب وجملة من الروايات عن أحمد. ويتميّز هذا الكتاب بأنّه أوجد رأيا آخر بجانب رأي أبي يعلى في بعض مسائل الأصول التي خالف فيها المؤلّف شيخه القاضي أبا يعلى.[145]

والملاحظ أنّ الكلوذاني كان متفتّحا على آراء علماء من غير المذهب الحنبلي، وهو لا يكتفي بعلماء المذاهب السنّية ومنهم الأشاعرة، بل يعتمد أيضا على المعتزلة والظاهريّة.

ويظهر هذا التفتح من خلال المصادر التي اعتمدها في تأليف كتابه وأهمّها كتاب "العدّة في أصول الفقه" لأبي يعلى وكتاب "المعتمد في أصول الفقه" لأبي الحسين البصري.

ويتفق "التمهيد" مع "العدّة" في المنهج وطريقة تقسيم المواضيع إلى أبواب ومسائل وفصول، كما يتفقان في مضمون التعريفات التي يوردها كلّ منهما، وفي عرض آراء العلماء أثناء مناقشة مسألة ما ومع ذلك فهناك اختلافات بينهما في هذه المستويات.[146]

ولم يخالف أبو الخطاب شيخه أبا يعلى فحسب، بل خالف كذلك إمام مذهبه أحمد بن حنبل في بعض الآراء لذا عدّه بعض العلماء من المجتهدين في المذهب.

كما نقل أبو الخطاب كثيراً عن "المعتمد في أصول الفقه" في الأبواب والمواضيع المشتركة بين الكتابين من غير إشارة إلى عنوان الكتاب لا في مقدّمة تأليفه ولا في المسائل التي نقلها عنه على الرغم من ذكره اسم

[145]- مقدمة محقق التمهيد، 120/1

[146]- اختلف أبو الخطاب مع أبي يعلى في مستوى الآراء المختارة في الجزء 1 في تسع عشرة مسألة انظر تفصيل ذلك في هذا الجزء الأوّل، ص ص 95-100

المؤلّف في أكثر من موضوع. ولعلّ وراء ذلك الإخفاء خشيته من الحنابلة الذين ينفرون من الاحتكاك بفكر المعتزلة، وقد يكون أخذ العبرة ممّا حصل لابن عقيل.[147]

إنّ المدوّنة التي اخترنا أن نلقي بعض الأضواء عليها، وإن مثّلت بعض أهمّ المذاهب والتيارات في الفكر الإسلامي في القرون الخمسة الأولى الهجريّة أو في سيرورة علم أصول الفقه، فإنّ ذلك لا يعني أنّ غيرها من المذاهب لم تسهم في التأليف في أصول الفقه، فابن النديم في كتابه "الفهرست" يذكر من بين أصحاب الطبري المتفقّهين على مذهبه من ألّف كتباً في أصول الفقه[148] كما أنّ من بين فقهاء الخوارج من له تآليف أصوليّة.[149] ومن مؤلّفات القرن الخامس الهجري الأصوليّة الإباضيّة كتاب أبي الربيع سليمان بن يخلف المزابي القابسي (ت 417هـ)، وهو موسوم بـ "التحف المخزونة في إجماع الأصول الشرعيّة ومعانيها"[150] وقد جمع فيه بين أصول الدين وأصول الفقه مغلبا أصول الفقه.

وهكذا يمكن أن نستخلص أنّ أكثر الفرق ألّفت في أصول الفقه منذ عصر التدوين، وأنّها لم تكتف في الغالب بترديد أفكارها، بل كان هناك تنوّع وتطوّر وتأثّر وتأثير بنها وبين بقيّة الفرق.

إنّ مسار علم أصول الفقه من خلال هذه المصادر، لا يمكن فصله عن حركيّة الواقع الإسلامي السياسي والاجتماعي والفكري؛ فهو منطبع به متأثّر بموجباته وتقلّباته، وليس أدلّ على ذلك من الموجة الكلاميّة التي سادت الفكر الإسلامي، فتشبع بها التدوين الأصولي.

إنّ معالجتنا الإشكاليات الأصولية المثارة في المصادر الأصولية يعكس تأثّر الأصوليّين بتيارات عصرهم، مما جعل كتابتهم تتلبّس في كثير من الأحيان ببعد تاريخي، وإن كان غير صريح في كثير من الأحيان؛ فهو متخفّ وراء ظاهر اللفظ يستخلص من الآليات الفكريّة التي كانت تحكم الأصوليّين، مثل التأويل والجدال والنزعة النصيّة والنزعة الدفاعيّة.

[147]- نقم الحنابلة على ابن عقيل بسبب تردّده على ابن الوليد وابن التباني شيخي المعتزلة، وكان يقرأ عليهما علم الكلام سرا وظهر منه أثر الاعتزال في تأويله واطّلعوا على كتب له فيها شيء من تعظيم المعتزلة فهجروه وأرادوا تأديبه فاختفى زمنا ثم صالحهم وأظهر براءته من موالاة البدع وتعظيمهم وأشهد على توبته جماعة كبيرة من العلماء. انظر مفيد محمد أبو عمشة، مقدمة تحقيقه كتاب التمهيد في أصول الفقه 83/1 نقلا عن "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" لابن العماد الحنبلي (ت 1089هـ).

[148]- ابن النديم، **الفهرست**، ص ص 235-236

[149]- المصدر نفسه، ص 237

[150]- هذا الكتاب مخطوط بالمكتبة البارونية بجربة بالجنوب التونسي.

MominounWithoutBorder

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com